جامعة قاصدي مرباح– ورقلة

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

الموضـــــــــــــوع

الاختلافات النحوية في المبتدأ والخبر من خلال كتاب ارتشاف *الضرب من لسان العرب* لأبي حيان الأندلسي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في الأدب واللغات الأجنبية

تخصص: لسانيات عربية

إعداد الطالبة:

صباح براهمي

فاطمة بتقى

إشراف الأستاذ:

بلخير شنين

نوقشت و أجيزت بتاريخ : 13 جوان 2022

إسم ولقب الاستاذ	الرتبة	المؤسسة الجامعية	الصفة
زعطوط حسين	أستاذ دكتور	جامعة ورقلة	رئيسا
شنين بلخير	أستاذ دكتور	جامعة ورقلة	مشرفا مقررا
بن الصديق سمية	أستاذ	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الدراسية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء

إلى كل من علمنا حرفا ، ولقننا درسا ،و أعطانا نصحا و إلى كل من تقع عيناه على البحث قارئا أو طالب علم ، نهدي ثمرة جهدنا :

إلى والدينا الكريمين

إلى الإخوة و الأخوات

إلى أساتذتنا الكرام

إلى أصدقائنا الأعزاء

إلى زملائنا الطلبة

إلى جميع الزملاء الذين نعرفهم من بعيد أو من قريب

إلى كل من يكن لنا الود و المحبة نهدي هذه الرسالة

شكر و تقدير

الحمد لله الذي يسر خطانا، وزودنا بنعمة الصبر على تخطي الصعاب،فلك الحمد يا ربي حتى ترضى، ولك الحمد يا ربي إذا رضيت، و لك الحمد يا ربي متى رضيت.و لك الحمد يا ربي بعدما رضيت.

والشكر أيضا للأهل الذين كانوا دعم لنا في جميع أطوار حياتنا ، والشكر لأنهم كانوا خير دافع لنا لنيل النجاح.

كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف " شنين بلخير" ونتوجه أيضا بالشكر إلى كل من مد لنا يد العون وكذا من ساعدنا على إنجاز هذه المذكرة.

براهمي صباح بتقى فاطمة

الملخص:

تناولت هذه الدراسة البحث في موضوع مهم من موضوعات النحو العربي ، وهو موضوع الاختلافات النحوية في المبتدأ والخبر من خلال كتاب "ارتشاف الضرب من لسان العرب" لأبي حيان الأندلسي ، وقد كان الهدف الأسمى من هذه الدراسة التعرف على هذا العالم الجليل وكتابه الارتشاف ورصد مذهبه في المسائل التي تناولها في هذ البحث.

وقد استوى البحث في فصلين سبقتهما مقدمة تقفوهما خاتمة احتوت خلاصة البحث وثمرته ذكرنا فيها اهم النتائج التي توصلنا إليها ومنها:

- كان أبو حيان بصريا في قضايا الخلاف التي تناولناها ذلك أنه كان مواليا للبصريين في معظم هذه المسائل إلا في واحدة منها (رافع المبتدأ والخبر)
- لم يكن أبو حيان مجرد ناقل للخلاف ،بل نجده، في أكثر الأحيان يخالف ويرجح ويضعف وينتقد الآراء والعلماء ، وقد يجتهد في آرائه بأن يختار لنفسه مذهبا مستقلا.

الكلمات المفتاحية: الإختلافات النحوية ، المبتدأ والخبر، أبوحيان الأندلسي ، ارتشاف الضرب ، مذهب نحوي، مدرستي البصرة والكوفة.

Abstrct:

This study dealt with the research on an important topic of Arabic grammar, which is the subject of grammatical differences in the subject and the predicate through the book "The Resalvation of Beating from Lisan Al Arab" by Abu Hayyan Al-Andalusi. in this search.

The research was leveled in two chapters preceded by an introduction and followed by a conclusion that contained the summary of the research and its fruit in which we mentioned the most important results that we reached, including:

- Abu Hayyan was a visual in the issues of disagreement that we discussed, because he was loyal to the Basrians, not one of them (Rafi' al-Mubtada and al-Khabar)

- Abu Hayyan was not just a carrier of disagreement, rather we find him, in most cases, opposing, weighing, weakening, and criticizing opinions and scholars, and he may strive in his opinions by choosing an independent school for himself.

Keywords: grammatical differences, subject and predicate, Abu Hayyan al-Andalusi, tasrif of beating, grammatical doctrine, schools of Basra and Kufa.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر والتقدير	
الملخص	I
فهرس المحتويات	VI
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول	
مفهوم الخلاف بصفة عامة	7
الفرق بين الخلاف والاختلاف	9
كتب الخلاف النحوي	10
أسباب الخلاف النحوي	11
التعريف بأبي حيان	14
كتاب: (ارتشاف الضرب من لسان العرب)	17
الفصل الثاني	
تعريف المبتدأ والخبر	22
الخلاف النحوي في عامل رافع المبتدأ والخبر	29
الخلاف في المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين	34
الخلاف في الخبر بعد لولا أذا كان ما بعدها يعرب مبتدأ	39
الخلاف في تعدد الخبر	42
الخلاف في يقع الظرف والجار والمجرور التامان خبرا للمبتدأ	46
خاتمة	51
قائمة المصادر و المراجع	53

مقدمة عامة

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصَّلاة والسَّلام على أشرف المرسلين، محمّد المبعوث رحمة للعالمين

أمّا بعد:

إنّ الخلاف بين النحاة من الموضوعات القديمة التي رافقت نشأة النحو,فما أن نشأ علم النحو واتضحت معالمه ،حتى بدأت تظهر بوادر الخلاف في بعض مسائله بين النحاة، وخير شاهد على ذلك ما نراه في كتاب سيبويه وهو أقدم كتاب وصل إلينا من خلافات نحوية وقد كان الخلاف في بدايته قليلا محدودًا، ولكنه أخذ بمرور الزمن يتسع شيئا فشيئا، فكلما تقدم الزمن بالنحو اتسعت مسائل الخلاف وتشعبت،حتى كاد الخلاف يشمل كل جزئية من جزئيات النحو، وكانت غاية النحاة من إبراز تلك الخلافات هو الوصول إلى تفسير سليم لتلك الظواهر اللغوية، وقد أسهم نحاة الأندلس، كغيرهم من المتأخرين في الخوض في مسائل الخلاف، واختاروا لأنفسهم من تلك الآراء ما يرونه جديرًا بالإتباع واستطاع بعضهم أن ينفذ بآراء جديدة.

ويعد العالم النحوي أبي حيان الأندلسي من أعلام العدول المشهورين، الذين برعوا في دراسة المسائل الخلافية ، وقد كان أندلسيا في منهجه وطريقة فكره، وكان أبو حيان من أشهر نحوييها في القرن الثامن الهجري، وقد أسهم في الحركة العلمية بنصيب وافر، خاصة فيما يتصلُ باللغة والنحو والصرف والتفسير والأدب.

وقد ذاعت مصنفاته وانتشرت، حتى طارت في الأفاق واشتهرت،مخلفا ثروة من المؤلفات في علوم النحو واللغة والقراءات، اهتم بها الناس من بعده، وكان من أشهر تلك المصنفات والكتب النحوية التي تركها الإمام الأندلسي ارتشاف الضرب من لسان العرب والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، وتحفة الأريب بما في القرآن من الغريب.

ويعد كتاب ارتشاف الضرب موسوعة نحوية جمع فيها أبو حيان مسائل النحو وروافده، بحيث سلك فيه منهجا فريدًا بين النحاة في تأليف كتابه، ولم يقدم لنا هذا الكتاب إلا بعد أن اطلع على آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين.

وقد احتوى الكتاب العظيم على آراء النحاة بمختلف مذاهبهم واتجاهاتهم الخاصة.

لقد جاءت هذه الدراسة المعنونة ب: الاختلافات النحوية في المبتدأ والخبر من خلال كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب لتعالج مسألة من المسائل النحوية التي عالجها أبو حيان في كتابه ارتشاف الضرب وهي الاختلافات النحوية في المبتدأ والخبر.

إشكالية البحث الرئيسية:ولانجاز هذا العمل انطلقنا من إشكال مفاده:

- ما هي أبرز المسائل الخلافية في المبتدأ والخبر التي تناولها أبو حيان في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب؟

الإشكاليات الفرعية: وتفرعت عن الإشكالية الرئيسية عدة تساؤلات أهمها:

- من هو أبو حيان الأندلسي؟

-ما هي أبرز المسائل النحوية التي ذكرها في كتابه الارتشاف؟

-ما هو مذهب أبي حيان فيها؟

-إلى إي مدى انفرد أبي حيان برأيه عن غيره من المذاهب في هذه القضايا؟ وكيف استدل على ذلك؟

الفرضيات: وانطلقت هذه الدراسة من عدة فرضيات:

-عالج أبو حيان أهم المسائل الخلافية في المبتدأ والخبر حيث عرض الآراء بطريقة مميزة.

-اتبع أبو حيان منهجا فريدًا في معالجته للمسائل النحوية.

أسباب اختيار الموضوع:وكان وراء اختيارنا لهذا الموضوع عدة أسباب منها:

-الأهمية البالغة لموضوع البحث(الخلاف في المبتدأ والخبر)

-يكشف عن جهد عظيم لشيخ أسهم في الحركة العلمية

-إن أبا حيان أحد العلماء الذين خلفوا ثروة ضخمة في مجال اللغة خاصة النحوية

أهداف الدراسة: تتمثل في الآتي

- محاولة تكوين مجموعة معتبرة من المعارف حول موضوع الدراسة،والسعي إلى التمكن من مادته قدر المستطاع
- لفت انتباه الدارسين لمثل هذه الدراسات
- السعي إلى إعادة المكانة لهذا الكتاب في الساحة العلمية، وإعطائه قدرا ومزيدا من الاهتمام، وذلك من خلال جعله حيزا للدراسة ومحلا للتطبيق.
- والهدف الخاص من هذا البحث هو رصد مذهب أبي حيان وآرائه النحوية في باب المبتدأ والخبر.

المنهج المتبع:

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي

مقدمة

الخطة:

اقتضت طبيعة البحث أن ينقسم إلى مقدمة وفصلين وخاتمة وقائمة المصادر والمراجع على النحو الآتي:

المقدمة: فيها أسباب اختيار الموضوع وأهداف الدراسة والمنهج المتبع.

الفصل الأول:

- الخلاف النحوي بصفة عامة

-أسباب الخلاف النحوي

- المؤلفين في الخلاف

- نبذة عن أبي حيان الأندلسي وكلمة موجزة عن الكتاب.

-مفهوم المبتدأ والخبر.

الفصل الثاني:

-الخلاف النحوي في عامل رافع المبتدأ والخبر

-الخلاف في المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين

-الخلاف في الخبر بعد لولا أذا كان ما بعدها يعرب مبتدأ

- الخلاف في تعدد الخبر

-الخلاف في الظرف الواقع خبرا أو جار ومجرور

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

الدراسات السابقة:

- دراسة الطالبة مثيبة راقي الشريف وهي رسالة ماجستير تحت عنوان الخلافات النحوية في باب المرفوعات التي سكت عنها الانباري في الإنصاف من خلال ارتشاف الضرب لأبي حيان.
- دراسة للطالب حسن بن عوف أحمد رسالة دكتوراه جهود أبي حيان النحوية من خلال كتابه(ارتشاف الضرب من لسان العرب).

أهم المصادر والمراجع المعتمد عليها:

- ارتشاف الضرب:أبي حيان الأندلسي
- الكتاب :لسيبويه
- الإنصاف في مسائل الخلاف: للأنباري
- الخصائص: لابن الجني
- الأصول في النحو: ابن سراج
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي
- المقتصد في الإيضاح:عبد القاهر الجرجاني
- أسرار العربية :أبو بركات الأنباري

الفصل الأول:

مفهوم الخلاف بصفة عامة:

في بداية الأمر يهمنا توضيح معنى الخلاف في اللغة والاصطلاح و تحديد الفرق بينه وبين الاختلاف.

أولاً :الخلاف لغة:

جاء في لسان العرب في مادة خلف" الخلاف المضادة وقد خالفه مخالفة وخلافا، وتخالف الأمران واختلفا: لم يتفقا وكلّ مالم يتساو فقد تخالف واختلف ويُقال: القوم خلفة أي مختلفون، وهما خلفا أيّ مختلفان"[1]

وجاء في مقاييس اللغة في مادة "خلف" أيضا:" خلف: الخاء واللام والفاء أصول ثلاثة، ويقال: اختلف النّاس خلفة أي مختلفون، لأنّ كلّ واحد منهم يُنحّي قول صاحبه، ويقيم نفسه مقام الذي نحّاه"[2]

والأصل الأول هو المقصود هنا في قولهم :اختلف الناس في كذا، والناس خلفة، أي :فمختلفون ،لأن كل واحد منهم يُنحِّي قول صاحبه ويقيم نفسه مقام الذي نحاه. وهو معنى قولهم: الخلاف: ضد الموافقة[3].

ومن هنا يقال: خالف الرجل صاحبه: لم يوافقه وهو مأخوذ من خالف يخالف مخالفة وخلافا.

والخلاف أعم من الضد، لأن كل ضدين مختلفان، وليس كل مختلفين ضدين[1]، لأن الضدين هما اللذان بينهما غاية الخلاف.

[1]لسان العرب ، ابن منظور ,المادة (خلف)
[2]--مقاييس اللغة، ابن فارس، تح: محمد عبد السلام هارون،دار الفكر ، مصر،ط1 ،1979 ،ص213
[3] المرجع نفسه

ثانياً :الخلاف اصطلاحاً:

وأمّا الخلاف في الاصطلاح فلم يخرج عن المعنى اللغوي السابق، إلاّ أنه خصص في معنى التضاد والتعارض، ومن تعريفاته الآتي:

عرفه" الكفوي" بقوله:خالف إليه ، مال وحالف عنه، بعُد، يقُال: خالفني زيد إلى كذا ،إذا قصده وأنت مولّ عنه ، وخالفني عنه إذا كان الأمر بالعكس، ولعلّ هذين الاستعمالين باعتبار التضمين، والخلاف معنى المخالفة أعمّ من الضد لأنّ كلّ ضدّين مختلفان"[2]

وقال الجرجاني(ت816ه): "منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حق أو إبطال باطل"[3].

وعرفه الراغب الأصفهاني(ت502ه)، فقال:" والاختلاف والمخالفة أن يأخذ كل واحد طريقا غير طريق الآخر في حاله وقوله، والخلاف أعمّ من الضد لأنّ كل ضدين مختلفان وليس كل مختلفين ضدين، ولما كان الاختلاف بين النّاس في القول قد يقتضي التنازع، استعير ذلك للمنازعة والمجادلة"[4].

قال تعالى:"كان النّاسُ أُمةً واحِدةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيينَ مُبشرِين ومُنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحقِّ ليَحكُم بي النَّاسِ فِيما اختلفوا فِيهِ مَنَ الحَقِّ بِإذنهِ واللَّهُ يهْدِي مَنْ يَشاءُ إِلَى صِراطٍ مُسْتقيمٍ "[5]

ومن خلال التعريفات الثلاثة السّابقة ، يمكن القول إنّ الخلاف النّحوي هو أن تختلف آراء النّحاة، وتتعدّد وجهات نظرهم، وتتباين تخريجاتهم في المسألة النحوية الواحدة، حيث يُدلي كل منهم بأدلّة تثبت رأيه وتدعم وجهة نظره، وفي الآن نفسه تُفنِّدُ وتدحِضُ الرّأي الآخر المُخالف لرأيه، وقد يكون(البصريين والكوفيين) وقد يكون بين نحاة المذهب الواحد (سيبويه والخليل).

---

[1]-مفردات ألفاظ القرآن للأصفهاني، ملدة(خلف)ص313،، الناشر دار القلم-دمشق، دون تاريخ
[2]-الكليات، أبو البقاء الكفوي،تح:عدنان درويش محمد المصري، مؤسسة الرسالة، لبنان،ط2 ،1998،ص426
[3]-التعريفات الشريف الجرجاني،تح: محمد صديق المنشاوي،دار الفضيلة، القاهرة،د،ط،د،ت،ط،ص89
[4]-المفردات في غريب الألفاظ، الراغب الأصفهاني، تح : محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت،د،ط،د،ت،ط،ص156
[5]-سورة البقرة، الآية214

الفرق بين الخلاف والاختلاف:

وأما الاختلاف فيأتي معناه أيضا بمعنى الخلاف، فيقال: اختلف يختلف اختلافاً اختلف القوم: ضد اتفقوا[1] ،ومن ثم يستعمل كل من الكلمتين مكان الآخر.

ولم يفرق ابن عقيل والجرجاني بين الخلاف والاختلاف في الاصطلاح عند تعريفهم للخلاف.

وفرق الكفوي، بين الخلاف والاختلاف بقوله: "والاختلاف:هو أن يكون الطريق مختلفاً والمقصود واحداً، والخلاف: هو أن يكون كلاهما مختلفاً،والاختلاف: ما يسند إلى دليل ،والخلاف: ما لا يستند إلى دليل، والاختلاف من آثار الرحمة..... والخلاف من آثار البدعة"[2].

وفرّق بعضهم بأنّ الخلاف: ما يحمل في مضمونه النزاع والتباين الحقيقي، والاختلاف: ما يحمل التغاير اللفظي لا الحقيقي، ولهذا يجري على لسان أهل العلم أثناء تقرير المسائل الخلافية:هذا الاختلاف لا الخلاف، إذ كان الاختلاف لفظيا والجمع بين القولين ممكنا[3].

من خلال ما سبق يتبين أنه يوجد تقارب كبير في المعنى بين الخلاف و الاختلاف

كتب الخلاف النحوي:

لمَّا اتَّسع الخلاف وتتطور بين النَّحاة وشاع بينهم، وكثرت المسائل التي جرى فيها، أُفردت له مصنفات وكتب خاصة استقلت بتناول قضايا الخلاف تلك، وكتب الخلاف النّحوي، هي مصنفات اعتنت بمسائل

[1]-اللسان العرب لابن منظور 90/9مادة(خلف)

[2]-الكفوي،هو:أبو البقاء،أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء: صاحب(الكليلت) وهو معجم في المصطلحات والفروق اللغوية-كان من قضاة الاحناف عاش وولى القضاء في(كفه)بتركيا، توفي باستانبول1904هـ،وله كتب أخرى بالتركية.انظر الاعلام للزركلي.

[3]- الكليات الأبي البقاء الكفوي ص61،62،دار النشر:مؤسسة الرسالة-بيروت1419هـ-1998م،تحقيق: عدنان درويش-محمد المصري.

الخلاف وما ورد فيها من وجهات نظر متباينة لكل فريق، وما استند إليه فيما ذهب إليه من رأي، وقد يختار المؤلف منها ما يناسب فهمه ويلاءم استيعابه[1].

والتّأليف في الخلاف النّحوي قديم جداً، فمنها ما ألف في زمن المدرستين، ككتاب: اختلاف النّحويين لثعلب(ت 291هـ)، وهو أول كتاب ألف كاملا وخُصص للحديث عن الخلاف[2]، ومنها ما جاء بعدهما، ككتاب: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي بركات الأنباري(ت577هـ)،ومنها المخطوط الذي لم يصلنا ككتاب ثعلب السابق، ومنها المطبوع الذي وصلنا، ككتاب الإنصاف.

ويمكن تقسييم كتب الخلاف النحوي حسب أطراف الخلاف ثلاثة أقسام:

1. **كتب الخلاف بين نحاة المذهبين:** ومنها: المهذّب لأبي جعفر الدّينوري(289هـ)، اختلاف النّحويين لثعلب(291هـ)، المسائل على مذهب النّحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون لابن كيسان(320هـ)، المقنّع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النّحاس (338هـ)، الردّ على ثعلب في اختلاف النّحويين لابن درستويه(347هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري(577هـ)، التّبين عن مذاهب النّحويين البصريين و الكوفيين لأبي البقاء العبكري(616هـ)، ومن أحدث الكتب في ذلك: الخلاف النّحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف لمحمد حير الحلواني وغيره[3].
2. **كتب الخلاف بين نحاة المذهب الواحد:** ومنها مثلاً: الانتصار لسيبويه على المبرّد لأبي المحمد بن ولاّد (322هـ)، الخلاف بين سيبويه والمبرد للرمّاني (384هـ)، ومن أحدثها:

[1]- المدارس النحوية، خديجة الحديثي،ص219-225
[2]- ينظر الخلاف النحوي بين النحويين رزق طويل،ص102،101
[3]-ينظر الخلاف النحوي، نشأته، أسبابه،مظاهره،أكرم ناصرناصر حسين ص168

مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه لفخر صالح قباوة، الخلاف النّحوي بين الكسائي والفرّاء لحسين محمد القهوجي...إلخ[1].

3. **كتب الخلاف عند النّحويّ نفسه:** فقد تتعدد وتختلف آراء النّحويّ نفسه في المسألة الواحدة، وذلك قد يعود لعامل الزمن أو المكان، أو للتوسع وزيادة الاطلاع، أو لاختلاف الأساتذة المأخوذة عنهم، ومن مثل ذلك: مسائل الخلاف النّحويّة والصرفية في كتاب الأصول لإبراهيم بن صالح الحنود، الخلاف النّحوي في التّبيين لأبي البقاء العبكري، لسنية عبد الرحمان العكش، وهي رسالة مسجلة بجامعة أم القرى، الخلاف النّحوي في همع الهوامع للسيوطي لعلي أحمد الكيسي،...الخ[2].

4. **أسباب الاختلاف النحوي:**

كثيرة هي الأسباب التي دفعت الفكر العربي للخلاف النحوي، ولعل من أهمها

الموقع الجغرافي: إن البصرة لبادية العراق وقربها إلى العرب الأقحاح، وتواطنها القبائل العربية العريقة أكثر من الكوفة حتى جعل البصريون أشد دقة في الأخذ على الشواهد النحوية من كلام العرب، وأما الموقع الجغرافي للكوفة وسط العراق فكانت مختلطة بغير العرب، مما جعل الكوفيين قد يكتفون فيه بغرائب الكلام.

الموقف السياسي: أن البصرة في بداية الأمر أصبحت مركزا لحكومة الدولة الأموية، فلما استولى العباسيون الخلافة عبسوا البصرة واتخذوا الكوفة مركز خلافتهم في العراق، فلزم ذلك التعارض السياسي وتنافسهم السلبي في كل الأمور حتى في الخلاف النحوي.

[1] - ينظر المرجع نفسه،ص168

[2] -ينظر،الخلاف،نشأته،أسبابه،مظاهره،أكرم ناصر ناصر حسين،ص168

المؤثرات الثقافية والعلمية:

لقد كان لظهور الإسلام أثر كبير في ازدهار الحركة العلمية وانتشار التعليم ،فنهضت العلوم الدينية، والعلوم اللغوية والنحوية، وظهر الاعتزال، وعلم الكلام والفلسفة والمنطق والجدل وغيرهما من العلوم، إلا أنّ البصرة كانت أكثر تأثرا من الكوفة في ذلك، حيث كانت ميدانا للعلوم المختلفة تصب فيه جداول الثقافات، فكان سوق المربد مثلا ساحة لتبادل العلوم ولقاء الفصحاء، كما كان مسجد البصرة أيضا مكان لإقامة حلقات التعليم، وعقد المحاضرات والمناظرات، كما كانت مجالس الخلفاء ساحة للجدال والندوات العلميّة، وعلى النقيض من ذلك كان أهل الكوفة أصحاب فقه وحديث وقراءة وهم أكثر تحرجا من البصرة في الأخذ بثقافات الأجانب لكثرة ما فيها من الصّحابة والتّابعين، كما لم يحظى سوق كناسة بالكوفة بالمكانة التي حظي بها المربد، فهذا الجو العلمي والثّراء الثقافي الذي تهيأ للبصرة أثّر على منهجهم في وضع القواعد والضّوابط، والذي اختلف عن منهج الكوفيين، فكان ذلك الثّراء سببا من أسباب ظهور الخلاف بين المدرستين[1].

اختلاف المنهج وطبيعة الدراسة النحوية:وكما هو معلوم فقد اعتمد النحاة في معالجتهم القضايا النحوية واستنباط القواعد العامة لعلم النحو أصولا أربعة: السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال،غير أنّ المذهبين اختلفا في أولاها وأكثرها اعتمادا، فكان البصريون أهل منطق وقياس في الأغلب، والكوفيون أهل شعر ورواية ، فهم اعتمدوا الأصول نفسها، لكن اختلفوا في الأكثر تطبيقا ، يقول الدكتور محمد إبراهيم:"اتّخذ الكوفيون منهجا يختلف كثيرا عن منهج البصريين، فإذا كان منهج أهل البصرة أساسه القياس على الكثير ونبذ القليل النّادر

[1]-فاطمة محمد طاهر،أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي، مذكرة دكتوراه ، جامعة أم القرى، مكة،1130هـ،ص26

والتعليل والتأويل ، فإنّ الكوفيون السماع العام قليلا كان أم كثيرا، ومن هنا زاد البعد بين الفريقين تبعا لاختلافهما في السبيل الذي أدى بهما إلى النتائج المتضادة والقواعد المختلفة"[1]

وهذا الاختلاف في المنهج من أهم أسباب الخلاف وأكثرها تأثيرا، يقول السيد رزق الطّويل: " والخلاف الناشئ عن اختلاف منهجهما هو الذي اتسع مداه في ظلال المدرستين، كان له أثر عميق في الدراسات النحوية فيما بعد"[2].

التنافس العلمي وإثبات الذات: في عهد الدولة العباسية لعب العباسيون دورا هاما في تفضيل النحاة بعضهم على بعض بالإضافة إلى إجراء المناظرات فإن نحاة البصرة والكوفة، مما جعل الخلاف بينهما[3].

الخلاف لمجرد الخلاف: وذلك من باب خالف تعرف وتلك طبعة النفس الإنسانية[4].

غموض الموضوع في ذاته: أن يكون الموضوع غامضا يحتمل أوجه كثيرة كالقول في رافع المضارع: أهو تجرده من الناصب والجازم؟ أم حروف المضارع[5].

[1]-محمد إبراهيم محمد نجيب،مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد22، 2017، ص254الخلاف النحوي في باب التنازع جمعا ودراسة،
[2]-الخلاف النحوي بين النحويين، رزق طويل،ص35
[3]-منهج الأنباري في الاحتجاج من خلال كتاب الانصاف في مسائل الخلاف، جريد سهيلة ، مذكرة ماستر، السنة الجامعية2009/2008، ورقلة،ص29/28
[4]- المرجع نفسه،ص29
[5]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

التعريف بأبي حيان:

لا نود الإسهاب في ترجمة أبي حيان، لأن الحديث عن حياة أبي حيان وشيوخه وتلاميذه، وكتبه وغيرها مستفيض في كتب التراجم،وفي البحوث التي تنصب على الارتشاف مباشرة أو حول كتب أبي حيان مثل: تحقيق كتبه.

اسمه ونسبه

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان[1]، ونسب إلى غرناطة الأندلسية، و الجياني نسبه إلى مدينة جيان وهو جياني الأصل غرناطي المولد[2]،وكنيته ترجع إلى ولده حيان.

وقد اتفق معظم من أرخ له عن هذا النسب واللقب[3].

مولده ونشأته:

ولد أبو حيان بمطخشارش، وهي مدينة من حضرة غرناطة بلاد الأندلس، في أواخر شوال سنة (654)هـ[4] ولم يقر له القرار في الأندلس إنما عاش متنقلا حتى استقر في القاهرة سنة(678)هـ حيث أصبح مدرسا في مدارس القاهرة يدرس التفسير والنحو في عهد الملك الناصر.

[1]- ارتشاف الضرب،لأبي حيان الأندلسي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، تح زجب عثمان محمد، ط11418هـ،1998م،ص
[2]-الدرر الكامنة،ابن حجر مطبعة حيدرة اباد،ط1،،ج5،ص70
يغسة الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار الفكر،تح:محمد أبو الفضل
[3] -إبراهيم،ط1399،2هـ/1979م،ج2،ص280
[4] - الاختيارات النحوية لأبي حيان في ا رتشاف الضرب من لسان العرب ، لأيوب رجرجيس،دار الايمان، ص9

شيوخه:

تلقى أبو حيان علوم اللغة والقرآن الكريم، والحديث الشريف والنحو على يد أكابر عصره من العلماء، والفقهاء، والأدباء والشيوخ.ومن أشهر شيوخه أبوعلي الشلوبين(645)هـ[1]،أبو الحسن بن عصفور(ت669هـ)[2]، وأبو الحسن الأبذي(680هـ)، وغير هؤلاء كثير فقد ذكرت له كتب التراجم ما يزيد عن ستين شيخا وعالما، وهذا العدد الكبير من المشايخ والأعلام الذين تتلمذ على أيديهم أبو حيان على اختلاف أزمانهم وأماكنهم وتخصصاتهم، جعل منه بحرا محيطا متلاطم الأمواج في علوم شتى ومصباحا منيرا لطلاب العلم، فذلل لهم الطريق ، وسهل لهم ما صعب عليهم.

تلاميذه:

لقد كان أبو حيان من أبرز النحاة المتأخرين الذين وجهوا النحو العرب وجهة جديدة وشاركه في ذلك تلاميذه، ومن أهم هؤلاء، عبد الرحيم ابن الحسن بن علي جمال الدين الأسنوي(ت772هـ)[3]،وإبراهيم بن محمد بن إبراهيم القيسي السفاقسي صاحب كتاب(المجيد في إعراب القرآن المجيد)[4]، وابن عقيل (ت769هـ)[5]وابن هشام الأنصاري(761هـ)[6]،فلأبي حيان تلامذة كثر، لا يسمح المقام بذكرهم ولا يسمح بعدهم، فقد ذكرت كتب التراجم حوالي ستين تلميذا واقتصرنا على هؤلاء لشهرتهم، وانتشار أسمائهم، وذلك لكثرة تأليفهم واشتغال الناس بمصنفاتهم.

[1] - الأختيارات النحوية، أيوب جرجيس،ص9
[2] - الأختيارات النحوية،أيوب حرحيس،ص9
[3] 1-الاختيارات النحوية، ايوب جرجيس،ص9
[4] -المرجع نفسه
[5] -المرجع نفسه
[6] -المرجع نفسه

مذهبه:

أجمعت أغلب كتب الطبقات، والتراجم، أن أبا حيان كان مذهبه ظاهري،اعتنق مذهب الشافعي، حيث قال الصفدي عنه[1]:وكان أولا يرى برأي الظاهرية، ثم أنه تمذهب للشافعي رضي الله عنه.

وكان أبو حيان يرفض الفلسفة، والاعتزال والتجسيم والاعتزال والتجسيم، ومال إلى مذهب أهل الظاهر، وحبة الإمام علي بن أبي طالب، وكان أبو البقاء يقول أنه:لم يزل ظاهرا[2].

أما عن مذهبه النحوي: فهو بصري المذهب،حيث يذكر هذا كثيرا في كتبه، فكلما ذكر البصريين أو أحدهم قال:"والذي عليه أصحابنا"[3].

مؤلفاته:

لقد ألف أبو حيان مجموعة كبيرة من الكتب في مجالات عدة ومنها:في التفسير والنحو،والصرف واللغة والقراءات، ومن الكتب التي ألفها الشيخ العلامة أبو حيان:

كتاب الأبيات الوافية في علم القافية،وكتاب إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب، وكتاب الأفعال في لسان الأتراك،وكتاب البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، وكتاب التجريد لأحكام سيبويه وكتاب تحفة الندس في نحاة الأندلس، وكتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل، وكتاب الفصل في أحكام الفصل،وكتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، ديوان أبي حيان، اللمحة البدرية في علم العربية، تذكرة النحاة، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تقريب المقرب.

[1] -الوافي بالوفيات، الصفدياج176/5
[2] -بغية الوعاة280/1
[3] -تذكرة النحاة(180)ت ح :عفيف عبد الرحمان (ط1).

وفاته:

اتفقت المصادر التي ترجمت لأبي حيان على أن وفاته كانت سنة(745هـ)بالقاهرة بعد أن قضى حياته في التدريس والتأليف خدمة للقرآن واللغة.

كتاب: (ارتشاف الضرب من لسان العرب):

الارتشاف المص[1]، والضرب العسل الأبيض وهو كتاب شامل لعلوم العربية من النحو والصرف والأمثال واللهجات.

أما قيمته اللغوية ففيه عرض لنادة لغوية غزيرة تدل على ثقافة لغوية واسعة وإلمام بالشواهد المتنوعة من أمثال وأشعار وغيرها[2].

سبب تأليفه:

ألف أبو حيان(الارتشاف) وهو في خمسة أجزاء،اختصار لكتابه (التذييل والتكميل في شرح التسهيل) إذ يقول:

"..... ولما كان كتابي المسمى بالتذييل والتكميل في شرح التسهيل قد جمع من هذا العلم مالا يوجد في كتاب، وفرع بما جازه تأليف الأصحاب، رأيت أن أجرد أحكامه، عارية ،إلا في النادر من الاستدلال والتعليل ، وحاوية لسلامة اللفظ ، وبيان التمثيل، أغني الناظر عن التطلب و التسآل.

ونفضت عليه بقية كتبي، لاستدرك ما أغفلته من فوائده ، وليكون هذا المجرد مختصا عن ذلك بزوائده"[1].

[1]-القاموس المحيط، الفيروز أبادي مجد الدين محمد، تحقيق أحمد الزواي، دار المأمون ، القاهرة،1357هـ،ط2،جـ2،ص341،مادة"مص"
[2]-ارتشاف الضرب من لسان العرب،تحقيق مصطفى أحمد النماس،ط1، 1404هـ1984م،ج1،ص.3

منهج ارتشاف الضرب:

اعتمد أبو حيان في ترتيب موضوعات كتابه إرتشاف الضرب على الصرف أولا ثم النحو، خلافا لما عهدناه في مؤلفات النحاة،ثم أدخل باب الحقيقة والمجاز ضمن أبواب كتابه،واجتهد في ترتيب المعارف والتوابع.

وكان أيضا يتحرى صفة النقل والرواية في كتابه، ويتحاشى الغموض والتكرار أو الاستطراد، بالإضافة إلى اهتمامه في تقريب الحقائق النحوية إلى أذهان الدارسين، وذلك باستعماله لمصطلحات شاعت بين النحاة في عصره.

أسلوب المؤلف في الفرد والتوثيق:

واعتمد أبو حيان في تبويبه للارتشاف تبويبا جديدا حيث انتقل هنا من شارح لكتاب التسهيل لابن مالك إلى مؤلف لمنهجه وطريقته، وأسلوبه في العرض والتصنيف وقد أضاف في كتابه بعض الموضوعات والفصول الصغيرة التي لم يبوب لها النحاة السابقون وهي : فصل في نوادر من التأليف وباب صيغ من التعجب، وباب الضرائر، وما يجوز للشاعر،وضمنه باب التقديم والتأخير.

كان يوثق مصادر المعرفة العلمية أو المستدل بها من المصادر والمراجع والكتب التي استقى منهم في كتابه، كما نقل لنا في الكتاب مادة غزيرة من كتب مفقودة لم تصل إلينا، مثل كتاب البسيط لمحمد بن ضياء الدين بن العلج، والإفصاح لابن هشام الخضراوي، وكتاب الفرح للجرمين وكتاب الأوسط للأخفش[2].

[1]- الارتشاف1/3-4

[2]-رتشاف الضرب، أبو حيان،ج41/1إ

وكان الارتشاف حافلا بالكثير من آراء النحاة المتقدمين، وداعما للدارسين النحويين،وذلك لتطور المذاهب المختلفة مابين أصحابنا المغاربة والمدارس البصرية والمدارس الكوفية، مبينا تأييده واعتراضه أو سكوته والاكتفاء بذكر آرائهم، مما استفاد السيوطي من آراء أبي حيان الغزيرة، ولخصه في كتابه"همع الهوامع".

لم يتعصب أبو حيان لرأيه مطلقا، فكان ذاكرا للعديد من آراء جهابذة المدارس النحوي البصرية والكوفية والبغدادية،وكان مؤيدا أحيانا أخرى أو ساكتا غير معلق لآرائهم.

اختياراته في كتابه الارتشاف:

تعددت طرائق اختيارات أبي حيان في كتاب الارتشاف، فأحيان كان يستعمل مصطلحات صريحة في اختياراته نحو:

خلافا[1] وهو أكثر المصطلحات استعمالا في تحديد اختياراته، وكذا ،،(الصحيح، والمختار)[2]، (والذي نذهب إليه، وفاقا، واختيارنا، وعندي أن يقاس، والمذهب جوازه، هذا الذي كنت أذهب إليه)[3]. كما استعمل مصطلحات غير صريحة نحو: وهو محجوج بثبوته عن العرب، وهو محجوج بنقل سيبويه، والسماع يشهد للبصريين، والسماع يرد عليهم، والمسموع أو الذي ورد به السماع، غير مسموع ، أولم يسمع ، ويجوز ويصحّ، وتقديرهم خطأ، ونحو ذلك من المصطلحات.

[1] -الارتشاف890/2
[2] -نفسه1857/4و1742و1839و1956
[3] -نفسه1988/4و1683و1653و1966

مصادر الكتاب:

اعتمد أبو حيان في كتابه الارتشاف على كتب نحوية وصرفية وبلاغية،أهمها:الكتاب لسيبويه،والأصول لابن السراج، والبسيط والإيضاح، وكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ، والمحكم لابن سيدة وآخرون.

أكثر أبو حيان من الشواهد القرآنية والشعر والقراءات ولغات القبائل المختلفة.

الفصل الثاني

بعد أن تعرضنا في الفصل الأول إلى مفهوم الخلاف النحوي وعرفنا لارتشاف وكاتبه ومؤلفه أبي حيان ومفهوم المبتدأ والخبر سندرس في هذا الفصل بعض المسائل الخلافية في المبتدأ والخبر التي تناولها أبو حيان في كتابه الارتشاف.

تعريف المبتدأ والخبر:

من المعلوم أن للجملة الاسمية ركنين أساسين لا يتم المعنى إلا بهما معًا، وهذان الركنان هما المبتدأ والخبر

أ-المبتدأ:

أولا: المبتدأ لغة:اسم مفعول من ابتدأ الشيء وابتدأ به ، بمعنى بدأه وبدأ به ابتداءً وبدْءًا

بدأت الشيء بَدْءً:ابتدأتُ بهِ،وبدأتُ الشيءَ: فعلتُهُ ابتداءً، وبدأ الله الخلق وأبدأهم،

بمعنى، ونقول: فعل ذلك عَودا وبدْءً، وفي عوده وبدئهِ،إذ رجع في الطريق الذي جاء منه، وفلان ما يُبدئ وما يُعيد، أي ما يتكلم ببادئه ولا عائده والبدْءُ السيد الأول في السيادة[1]

وفي الحديث: لكل شيء أنفة، وأنفة الصلاة التكبيرة الأولى، أي ابتداء وأول، وكأنّ التاء زيدت على أنف، كقولهم في الذنب:ذنبه، وقد جاء في أمثالهم: إذا أخذت بذنبة الضب أغضبته، وهو إذا بدأت في أرضٍ إلى أخرى،إذا خرجت منها إلى غيرها[2]

وهو أن يفعل شيء قبل غيره، والله بدأ الخلق وأبدأهم سبحانه وتعالى، وبئر بدئ: هي التي أبتدئ حفرها في الإسلام، وبئر بدء وماء بدء، على فَعْ:بمعناه[3]، وبدأ به كمنع يبدأُ بدْءً: ابتدأهما

[1]- انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية :إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيف: أحمد عبد الغفورعطار الطبعة الثانية،بيروت،دار العلم للملايين1399هـ،مادة(بدأ).

[2]- انظر العباب الزاخر واللباب الفاخر، للحسن بن محمد بن حيدر العدوي العمري الصاغاني رضي الدين،(مادةبدأ)

[3]-انظر المحيط في اللغة ، مادة (بدأ)

بمعنى واحد، وبدأ الشيء: فَعَلهُ ابتداءً،،أي قدمه في الفعل،كأبدأه رُباعياً،وابتدأهُ كذلك، واسمه تعالى المُبدئ:هو الذي أنشأ الأشياء وأخترعها ابتداءً من غير سابقِ مثالٍ،ويُقال لك البدْءُ و البَداءةُ ، والبَدء و البَدِئ الأول، ومنه قولهم: **أفعله بدْءً**[1].

ثانيا: المبتدأ اصطلاحاً:

المبتدأ هو اسم مرفوع متحدث عنه، يقع في أول الجملة غالبًا، يقول صاحب (الكتاب):

"فالمبتدأ اسم أبتدئ ليبدأ عيه الكلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلاّ بمبني عليه، فالمبتدأ الأول، والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه..."[2]

وعلى هذا فحد المبتدأ عند سيبويه هو الابتداء ، ليبنى عليه كلام آخر ، وجعله مسندًا لما يسند إليه مما بعده من معنى،ويعد ضرب(المبتدأ) معرفة، والخبر نكرة الشكل المثالي لتكوين الجملة الاسمية، كما يفهم من أقوال النحاة ، فيرى سيبويه أن أحسن الكلام إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدأ بالأعرف ،وهو أصل الكلام[3]،وكذلك الأصل عند ابن مالك تعريف المبتدأ وتنكير الخبر[4].

ويشرح السيوطي ذلك قائلا: "الأصل تعريف المبتدأ، لأنه المسند إليه، فحقه أن يكون معلوما ، لأن الإسناد إلى المجهول لا يفيد ، وتنكير الخبر، لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، والفعل يلزمه التنكير، فرجح تنكير الخبر على تعريفه،فإذا اجتمع مع معرفة ونكرة، فالمعرفة المبتدأ، والنكرة الخبر إلا في صورتين"[5]، وذكر اسم الاستفهام، وأفعل التفضيل.

[1]- انظر تااج العروس من جواهر القاموس للإمام اللغوي محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الوسطي الزبيدي الحنفي نزيل مصر،المطبعة الخيرية 1306هـ، مادة(بدأ).
[2]-الكتاب لسيبويه126/2
[3]-انظر كتاب سيبويه،328/1
[4]-انظر الأصول في النحو لصراج ،65/1 وشرح التسهيل289/1
[5]-همع الهوامع لصيوطي 27/1

و المبتدأ هو الاسم أو ما في تقديره المجعول أول الكلام لفظًا أونية على الوصف المتقدم[1]،وعرفه ابن السراج(ت316) بقوله:"هو ما جردته من عوامل الأسماء، ومن الأفعال والحروف، وكان القصد فيه هو أن تجعله أولاً لثان مبتدأ به دون الفعل يكون ثانية خبره، ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبدًا، فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما ،نحو قولك:(الله ربُنا، ومحمدُ نبينا)، والمبتدأ لا يكون كلاماً تامًا إلا بخبره، وهو معرض لما يعمل في الأسماء[2]، فالمبتدأ عنده اسم- إذ لا يتأثر بعوامل الأسماء إلا الأسماء- مبتدأ به،أي محكوم عليه ، مجرد من العوامل اللفظية مطلقًا سواء أكانت أسماء أم أفعالاً أم حروفاً، مرفوع بعامل معنوي هو الابتداء ، يكون مع الخبر كلاماً تاماً لا استغناء فيه عن أحدهما[3]، وقريب منه ما ذكره الزبيدي(ت379هـ)، وقال:"إذا بدأت باسم لتخبر عنه بشيء من أسمائه أو نعوته فارفعه لأنه خبر الابتداء[4].

وعرفه الفارسي(ت377هـ) بأنه:"اسم معرى من العوامل الظاهرة وسند إليه شيء"[5]،فقيد العوامل في المبتدأ بالظاهرة، احترازا من العامل المعنوي، أي الابتداء الرافع للمبتدأ.

ومما قاله الجرجاني في شرح التعريف:"إنّ العوامل ضربان: لفظي ومعنوي، والثاني منحصر في شيئين: أولهما ارتفاع المضارع لوقوعه موقع الاسم، نحو:(يضرب) في قولنا: مررت برجلٍ يضرب، فإنه مرفوع لوقوعه موقع(ضارب)، وثانيهما: ارتفاع المبتدأ بتعريه من العوامل الظاهرة،إذ ليس الوقوع موقع الاسم بلفظ، وكذلك التعري من العوامل اللفظية"[6]

[1]- المقرب، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الجدوري، مطبعة العاتي، بغداد1986م،ص88
[2]-الأصول في النحو لابن السراج ،ص63/62
[3]-الجملة الاسمية،د،علي أبو المكارم،مؤسسة المحتار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2007م،ص23
[4]-الواضح لأبي بكر الزبيدي(ت379هـ)، تحقيق:عبد الكريم خليفة، مطابع الجمعية العلمية الملكية، الأردن دت،ص30
[5]- الايضاح العضدي43/1
[6]-المقتصد في شرح الايضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان214/1،213

أما ابن جني(392هـ) فيقول:" المبتدأ كل اسم ابتدأته، وعريته[1]،أما ابن برهان(456هـ)، فلا يضيف إلى ما ذكر سابقا شيئا، بل اكتفى بشرح عناصر تعريف ابن جني والتمثيل لها، يقول: زيد قائم، فزيد قد تجرد من كان وهي رافعة، وإن وظننت وهي ناصبة، ومن الباء وهي جارة، وتعرضه لها، لأن العرب تلحق المبتدأ جميع هذه العوامل... جعل (زيد) أولا لثان، وهو قولك :(قائم)، لأن المبتدأ أنما ليخبر عنه بالقيام، ولم يذكره لأمر مقصود عيه وحده[2]،أما ابن هشام(761هـ) فقال:" المبتدأ هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية وغير الزائدة، مخبرًا عنه، أو وصفاً رافعاً لمستغنى به، فالاسم يشمل الصريح والمؤول(والعري عن العوامل اللفظية)، مخرج لنحو الفاعل ، واسم كان، و(غير الزائدة) لإدخال نحو : بحسبك درهم، وهل من خالق غير الله؟

و(أو) في التعريف للتنوع لا للتردد، أي المبتدأ نوعان:" مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له مرفوع أغنى عن (الخبر)"[3]

وعرفه أبو حيان الأندلسي بقوله:«المبتدأ:هو الاسم المنتظم منه مع اسم مرفوع به جملة، فقولي: اسم يعني

أن لا يكون المبتدأ فعلا، وشمل الملفوظ به والمقدر نحوِ:وأن تصوموا (أي وصومكم خير لكم) وقولي:المنتظم يشمل المحدث عنه نحو: زيد قائم والوصف الرافع للمنفصل، المغني عن الخبر، وقوليك مع اسم مرفوع به يشمل الخبر المسند إلى المبتدأ، فإنه مرفوع به على ما يبين، والمرفوع بالوصف فاعلا أو مفعولا لم يسمّ فاعله»[4]

والمبتدأ على قسمين مبتدأ له خبر، ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر.

[1]-اللمع لابن الجني ،ص109
[2]-شرح اللمع لابن برهان، أ/15
[3] شرح الأشموني عل الألفية، 189/1
[4]-الارتشاف1079/3

ولا نكاد نجد جديدا يضاف عند المتقدمين من النحاة أن تعريف المبتدأ عندهم يدور في إطار المحاولة التراثية التي تقصد إلى تحديده باعتباره (مسند إليه)[1].

ويمكننا القول أن لدى النحاة المتأخرين رعاية لهذه الاعتبارات في تحديدهم لعناصر التعريف دون إضافة ما ، بل يكتفي هؤلاء بالقيام بدور الشرح والتمثيل فحسب ، بل تظل هذه العناصر الأساسية في التعريف دون مساس عند المتأخرين[2].

ولكن استقرار هذه العناصر في التعريف لا يسلم بالضرورة إلى الأخذ بها، لأنها نتاج محاولة لتقديم تعريف شامل يتناول حقيقة المبتدأ في الجملة العربية ، ولكنها تغفل تنوع طبيعة المعرف وخصائصه في التعريف، ومن ثم ركز علي أبو المكارم على المبتدأ بوصفه مسندا إليه فحسب فهو يرى أن المبتدأ: "اسم معين الدلالة، مرفوع، مجرد من العوامل اللفظية، غير الزائدة وشبهها، وقع مسندا إليه ، يكون مع خبر جملة"[3]،ومن حق المبتدأ ألا أن يكون معرفة، أو ما يقارب المعرفة من النكرات، وذلك لأنه محكوم عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته[4]

ب–الخبر:

أولا:الخبر لغة:

جاء عن ابن سيده :"الخبرُ النَّبَأُ والجمع أَخْبَارٌ وأَخَابِيرٌ جَمْعُ الجَمْعِ، وخَبَّرَهُ بكذا وأَخْبَرَهُ نبأهُ. واسْتَخبْرَهُ سأله عن الخَبَرِ، والتَّخَبُرُ السؤال عن الخبر، ورَجُلٌ خابرٌ، وعالمٌ بالخَبَرِ، والخبِيرُ: المُخْبِرُ "[5].

والخبر بالتحريك واح الأخبار، والخبر ما أتاك من نبأ عَمنْ تسْتَخْبرُ.

[1]- ينظر أسرار العربية للأنباري ص29، شرح المفصل85/1
[2]- ينظر ا: الجملة الأسمية، د، علي أبو المكارم،ص26
[3]- الجملة الاسمية، د،علي أبو المكارم ص28
[4]-ينظر المقتضب لمبرد 27/4،وشرح الرضى على الكافية231/1
[5]-ابن منظور ، لسان العربمج،دار صادر للنشر والطباعة القاهرة(ط4)،2005 مادة(خبر)

وقد ورد في القرآن الكريم في سورة الفرقان قوله تعالى" فاسأل به خَبِيرًا" الأية(59)أي اسْألْ عنه خبيرًا يخْبُرْ.

ثانيا: الخبر اصطلاحا:

استعملت كلمة الخبر في كتاب سيبويه بمعناها الاصطلاحي إلى جانب(المسند)و(المبني على المبتدأ)[1]، وعبّر ابن السراج عن الخبر أيضا بالمبني على المبتدأ[2]، ومن أقدم تعريفات (الخبر) ما ذكره ابن السراج(ت316ه) بقوله: " والاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيده السامع، ويصير المبتدأ به كلاما"[3].

ويلاحظ عليه أن ما يصير به المبتدأ كلاما شامل للجملة بنوعيها، فلا يحسن حصره بخصوص الاسم، حيث نجد ابن الحاجب يقول:" وخبر المبتدأ وإن كان يكون فعلا وجارًا ومجرورًا أو جملة اسمية، راجع إلى كونه اسما في التقدير، ولذلك اغنفر فيه: إنه اسم"[4].

عرفه ابن جني بأنه: "كل ما أسندته إلى المبتدأ وحدثت به عنه"[5]، وقوله (ما) في جنس التعريف يجعله لنوعي الخبر المفرد والجملة.

وذهب ابن يعيش(ت643ه) أن الخبر هو الخبر المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلاما تامًا، والذي يدل على ذلك أنه به يقع التصديق والتكذيب فإذا قلت:عبد الله منطلق فالصدق والكذب إنما وقعا في انطلاق عبد الله لا في عبد الله لأن الفائدة في انطلاقه وإنما ذكرت عبد الله وهو معروف عند السامع لتسند إليه الخبر[6] .

[1]- الكتاب سيبويه، تحقيقعبد السلام هارون22/1و126/2
[2]- الأصول في النحو، ابن السراج تحقيق عبد الحسين الفتلي55/1
[3]-الأصول في النحو، ابن السراج67/1
[4]-الايضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب، تحقيق موسى بناي العليلي180/1
[5]-اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق فائزفارسي،ص26
[6]-شرح المفصل،ابن يعيش،ج1،ص87

وعرفه ابن عصفور(ت669هـ)بأنّه" الجزء المستفاد من الجملة الابتدائية"[1]، أي هو الجزء الذي تتم به فائدة الجملة المؤلّفة من المبتدأ والخبر. ويلاحظ أنه لم يقيد الخبر بالتّجرد من العوامل اللفظية، ولعله بناءً منه على أنّ الرافع للخبر عامل لفظي هو المبتدأ، ولم يحترز من دخول الوصف المذكور، إذ لا تتمُ به الفائدة مع المبتدأ، بل هو نفسه مبتدأ يحتاج لإتمام فائدته إلى مرفوع يسدّ مسدّ الخبر.

وعرفه ابن مالك(ت672هـ) بأنه:" الجزء المتمم الفائدة مع المبتدأ"[2].

وعرفه ابن ناظم(686هـ) بنفس المضمون وأنّه:" ما تحصل به الفائدة مع المبتدأ".[3]

يلاحظ على التعريفات الثلاثة الأخيرة أنها غير مانعة من دخول مرفوع النوع الثاني للمبتدأ ، مع أنّه لا يعرب خبرا ، بل سادًا مسده.

وذهب أبو حيان إلى أن الخبر هو التابع المحدث به عن الاسم، المحكوم عليه ، والتابع يشمل سائر التوابع والمحدث به، فصل يخرج سائر التوابع نحو:"زيد الخياط"[4]

ويلاحظ عليه أنّ كون الخبر تابعًا لما قبله في إعرابه وأنّه لازم للرفع،وهو من أحكام الخبر، لا من ذاتيه لكي تذكر في حده.

وعر الأزهري(ت905هـ) بأنّه:" الاسم المسند إلى المبتدأ"[5]

ومن المحدثين :عباس حسن قال:«هو اللفظ الذي يكمل الجملة مع المبتدأ ويتم معناها الأساس»

[1]- المقرب، ابن عصفور: تحقيق أحمد الجواري وعبد الله الجبوري82/1
[2]-ألفية ابن مالك، باب الابتداء
[3]- شرح ابن ناظم على الألفية ،ص42
[4]-الارتشاف1085/3
[5]- شرح الأزهرية في علم العربية ، خالد الأزهري،ص81

الخلاف في عامل رافع المبتدأ والخبر

اختلف النحاة في عامل الرفع في المبتدأ والخبر، حيث تعرض أبو حيان لهذه المسألة، فقال:

« واختلفوا في الرافع للمبتدأ، فذهب سيبويه، وجمهور البصريين إلى أنَّ الابتداء يرفع المبتدأ، والمبتدأ يرفعُ الخبر، وقد نُسب هذا إلى المبرد، وذهب الأخفش، وابن سراج، والرماني إلى أنّهما مرفوعان بالابتداء، وذهب الجرمي و السيرافي، وكثير من البصريين إلى أنهما مرفوعان بتعريهما للإسناد من العوامل اللفظية، ونسبه الفراء إلى الخليل وأصحاب الخليل لا يعرفون هذا»[1].

من خلال قول أبي حيان يتبين أنّ جمهور البصريين اتفقوا في رافع المبتدأ، وقالوا بأنه هو الابتداء، أي رافعا معنويا ومنهم سيبويه وجمهور البصريين، واختلفوا في رافع الخبر حيث نجد عدة أراء في هذه المسألة:

فالرأي الأول: يقول: أن رافع المبتدأ عامل معنوي هو الابتداء، والمبتدأ هو العامل في الخبر، ونسب للخليل وسيبويه وجمهور البصريين جميعا، ولم يصرح أبو حيان بمذهب الخليل، ولكنه انتقد الفراء،لأنه نقل عنه نقله عن الخليل أن المبتدأ والخبر رفعا لتعريهما من العوامل اللفظية، إذ قال أبو حيان« وأصحاب الخليل لا يعرفون هذا»[2]، وقد قال ابن الجني في كتابه(الخصائص) :« وبعد: فليس في لدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه، فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه لأنّ رافعه ليس المبتدأ وحده إنما الرافع له المبتدأ والابتداء جميعًا»[3].

[1]-أبوحيان الاندلسي:ارتشاف الضرب1085/3
[2]-الجمل في النحو:الزجاجي،ص144
[3]-ينظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين:أبوالبقاء العكبري،ص 299،ارتشاف الضرب1085/3

–وذهب الأخفش والرماني[1]،أنّ المبتدأ والخبر رُفعا بالابتداء وحجتهما في ذلك: أنّ الابتداء يعمل في اسمين، وقد عمل في المبتدأ، فيعمل كذلك في الخبر ، كما (كان) وأخواتها، و(إنّ) وأخواتها في المبتدأ والخبر.

–وذهب بعض النحاة أن الابتداء هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ، لأنه لا ينفك عنه، وهذا ما ذهب إليه الانباري في الإنصاف ، فقال:« والتحقيق فيه عندي أن يقال: إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة الابتداء ، لأنه لا ينفك عنه، ورتبته ألا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لأنه كما النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما»[2].

–ذهب الجرمي والسيرافي وكثير من البصريين[3]، أنّ المبتدأ والخبر رفعا لتعريهما للإسناد من العوامل اللفظية.

«وحجة البصريين أنّ الابتداء عامل معنوي، وهذا العامل ضعيف في العمل فلا يمكن أن يعمل في شيئين مثلما يعمل العامل اللفظي فعمل المبتدأ في الخبر»[4].

أما بالنسبة لمذهب الكوفيين فقد قال أبو حيان:«وذهب الكوفيون إلى أنّ كلا منهما رفع الآخر، كذلك أطلق النقل عنهم ابن مالك، وقيده غيره، فحكى أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر، فإنّ لم يكن ثمّ ذكرٌ ترافعا،فإن لم يكن ثمّ ذكرٌ ترافعا، أي رفع كلٌّ واحد منهما الآخر، قال، وهذا مذهب الكوفيين»[5].

من خلال هذا القول يتبين مذهب الكوفيين، حيث خالف الكوفيون رأي البصريين، فذهبوا:

[1]-ينظر :التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين :للعكبري،ص229،تسهيل الفوائد:ابن مالك ،ص44
[2]-الانصاف في مسائل الخلاف:للأنباري85/1
[3]-التبيين عن مذاهب النحويين:للعكبري229،ارتشاف الضرب1085/3،شفاءالعليل:لابن القيم الجوزية:272/1،همع الهوامع : للسيوطي8/2
[4]-الارتشاف:لأبي حيان1085/3
[5]- المرجع نفسه1085/3

أنّ المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان، ويسمونهما المترافعين.

ورفضوا رأي البصريين أن يكون الابتداء هو التعرية من العوامل، لأنه إن كان معنى الابتداء كذلك فهذا يعني عدم وجود عوامل والعدم لا يعمل، وكذلك فإن، الابتداء لا يوجب الرفع، لأنّ العرب لا تبتدئ الكلام بالمنصوبات والحروف، ولو كان الابتداء موجبا للرفع لوجب أن تكون الأسماء المنصوبة الواردة في بداية الكلام واجبة الرفع[1].

واستدلوا بأنّ المبتدأ لابد له من خبر، والخبر لابد له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما عن الآخر ولا يتم الكلام إلا بهما، لذا عمل أحدهما في الآخر، ولا يمتنع أن يكون وكل واحد منهما عاملا ومعمولا، وقد جاء لذلك نظائر في نحو:(أيًّا تضرب أضرب) فتنصب(ايًّا)بـ(تضرب) وجزم(تضرب)بـ(أيًّا) فكل واحد منهما عامل ومعمول، وضُعف بأنه يلزم عليه أن يكون رتبة كل منهما التقديم لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله،وأنه يجوز دخول العوامل اللفظية على المبتدأ والخبر نحو: كان زيد أخاك فلو كان كل واحد منهما عاملا في الآخر لما جاز أن يدخل عليه عامل غيره.

وضعف أبو البركات الأنباري رأي الكوفيين من وجهين:

الوجه الأول:إنّ كلا من المبتدأ والخبر –على رأيهم– يستلزم أن يتقدم على الآخر وهذا محال.

الوجه الثاني:أنّ العامل في الشيء إذا كان موجودا لا يجوز أن يدخل عليه عامل آخر،لأن عاملا لا يدخل على عامل، فلو كان الأمر كذلك، فلماذا صحّ أن يقال:كان زيدٌ أخاك،وإنّ زيدًا

[1]-ينظر الأصول في النحو :لابن السراج85/1

أخوك، أما العكبري فقد ناصر البصريين أيضًا ، لكن رده على الكوفيين جاء مختلفا عن رد أبي البركات الأنباري فقد ضعف رأيهم من وجهين[1]:

الوجه الأول:إنّ المبتدأ والخبر قد يكون كلا منهما جامدًا، والجامد لا يعمل لعدم وجود المعنى فيه لكي يتأثر به المعمول.

الوجه الثاني:إنّ الخبر لو كان رافعا للمبتدأ، لوجب أن يكون المبتدأ فاعلا إذا كان الخبر فاعلا، والفاعل لا يتقدم على فعله.

وهناك مذهب آخر للكوفيين[2]، أنّ المبتدأ مرتفع بالذكر العائد عليه من الآخر نحو:زيد ضربته، فإن لم يكن ثمة ذكر رفع أحدهما الآخر.

واختار أبو حيان مذهب الكوفيين الأول الذي يرى أنّ المبتدأ والخبر ترافعا بقوله: «وأقول: الذي نختاره من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين، وهو إنما يرفع كل منهما الآخر»[3].

ومن الغريب أن نجد أبا حيان يناقض رأيه الذي تابع فيه الكوفيين في هذه المسألة، وهو يعد خروجا عن خطه البصري المعروف،إذ أنّ متابعته للكوفيين وخروجه عن مذهب البصريين يدلّ على أهمية هذه المسألة، وجدواها عنده لكننا نجده في موضع آخر يعدّها من المسائل التي لا تعود بالفائدة إذ لا يترتب عليها حكم لفظي أو معنوي، فيقول:عند عرضه الخلاف في ناصب المستثنى بعد (إلا): «ومثل هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة، وهو كالخلاف في رافع المبتدأ والخبر ورافع الفاعل وناصب المفعول، وإنما الخلاف الذي يجدي فيما أدّى إلى حكم لفظي،أو معنوي»[4].

[1]-ينظر التبيين عن مذاهب النحويين: للعكبري ،ص227
[2]-ينظر الانصاف في مسائل الخلاف:49/1،ينظر التبيين عن مذاهب النحويين:225،ارتشاف الضرب:1085/3
[3]- الارتشاف: لابي حيان1085/3
[4]-ارتشاف الضرب1506/3

ويرى مهدي المخزومي أنّ:« الخبر لم ليكون مرفوعًا إلاّ لأنه وصف للمسند إليه أو المبتدأ، وعلى هذا بنى الكوفيون رأيهم في ارتفاع الخبر»،وهذا يوضح متابعة المخزومي– رحمه الله– للكوفيين.

ويؤكد ذلك قوله إنّ «المبتدأ هو المسند إليه في الجملة الاسمية، نحو: خالد أخوك، وحمد في البيت وليس من المبتدأ ما كان مسندًا إليه في جملة فعلية كما زعم النحاة في نحو قولنا:محمد مسافر، أو يسافر»[1].

من خلال الآراء السابقة يتبين أن العلماء أحسوا بأن مثل هذه الخلافات لا تثري اللغة بل تثقلها، ومن الملاحظ، وكما يرى الراجحي أنّ أصل الخلاف في ذلك هو إيمان المدرستين بنظرية العامل في النحو، وهو أمر لم يعد لنا بفائدة في هذا الموضوع، ويمكننا أن نرفع هذه المشكلة بالعودة إلى استقراء كلام العرب،فقد وجدوا أنّ المبتدآت يندر أن لا تكون أسماء لذلك وضعوا الأسماء أصلا للمبتدأ، وهذا قياس قائم على استقراء كلام العرب، ووجدوا هذه الأسماء مرفوعة إذا لم تسبق بناسخ من النواسخ، فوضعوا الرفع أصلا لها، من هذا كله يمكننا القول: إن الأصل لا يبحث له عن علة فالمبتدأ أصله اسم ولا علة له في ذلك غير الاستقراء، أي هكذا قال العرب، وكذلك رفع المبتدأ، فهو أصلٌ له ولا علة سوى أنّ العرب هكذا تكلمت، ولا علة في مجئ الأصل على هذه الحالة.

أمّا إذا ما طرأ على الأصل أي تغيير يمكننا أن نسوغ هذا التغيير من خلال استقراء ذلك وأشباهه من كلام العرب بوضع –ضابط أو قياس– لذلك التغيير، وكأن يكون نصب المبتدأ في حال دخول إنّ أو أحدى أخواتها عليه ، وكذا الحال في نصب الخبر في حال دخول كان أو إحدى أخواتها على الجملة التي هو فيها، والذي ذُهب إليه قريب من كلام سيبويه

[1]-في النحو العربي نقد وتوجيه:مهدي المخزومي، الطبعة الثانيةدار الرائد العربين بيروت،1986،ص74

الذي يرى أن سبب رفع المبتدأ تجرده من أي عامل لفظي غير زائد أي أنه عامل معنوي هو«الابتداء»، وسبب رفع الخبر كونه أصلاً،ولاحقّ لنا نسأل عن علة مجيء الأصل على حاله وصورته.

الخلاف في المبتدأ و الخبر إذا كانا معرفتين:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، والأصل في الخبر أن يكون نكرة ،لأن الغرض من الكلام حصول الفائدة، والمبتدأ مخبر عنه،والإخبار عن غير معين لا يفيد، كما أن القصد من الكلام إعلام السامع ما يحتمل أن يجهله، لكن قد يجيئان معرفتين، فأختلف النحاة في تعيين أيهما المبتدأ، وقد تناول أبو حيان لهذه المسألة فقال:

«إذا اجتمع معرفتان فذهب المتقدمون، ومن المتأخرين أبو جعفر ابن مضاء، و أبو بكر بن طاهر في إقرائه القديم،وابن خروف، وابن عصفور في شرح الجمل الصغير:

إلى أنَّ المتكلمَ بالخيار في جعل أيهما شاء الاسم، والآخر الخبر، وهو ظاهر كلام سيبويه، والفارسي، وتأوَّل الشراح كلاهما. وقالوا:إذا اجتمع معرفتان،فإذ كانت إحداهما قائمة مقام الأخرى ومشبهةً به،فالخبر ما تريد إثباتهُ نحو: كانت عقوبتك عزلتك..»[1].

من خلا ل هذا القول يتبين أن هناك آراء عديدة في هذه المسألة، وهي:

- قيل: يجوز أن يجعل أيهما شئت المبتدأ، والآخر الخبر :

قال ابن الضائع:«إذا كان الاسمان معرفتين فأنت مخير في جعل أيهما شئت،لأنه إذا كان معرفتين، فالمجهول عن المخاطب أن إحدى المعرفتين مدلولها هو بعينه مدلول الأخرى، وهذا

[1]-الارتشاف: لابي حيان1175/3

المعنى لا يختلف جعلت زيدا المبتدأ والأخ الخبر، أو بالعكس إذا قلت: زيد اخوك وسوى بين(فما كان جواب قومه) بالنصب وبين قراءة الرفع من حيث المعنى، ولم يجعل بينهما فرقا»[1]،وأخذ بهذا الرأي ابن الجني[2]،وابن خروف[3]،وابن عصفور[4]،وهو ظاهر كلام سيبويه [5]، في باب كان.

وقيل: إذا تساوى المبتدأ والخبر في التعريف، ووجدت قرينة[6]، تميز بينهما جاز مخالفة الرتبة، وتقديم الخبر، لوضوح المعنى، ورفع اللبس، كقول القائل:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا ..... بنوهن أبناءُ الرجال الأباعد

قدم الخبر وهو" بنونا" على المبتدأ وهو"بنو أبنائنا" مع استوائهما في التعريف، فإن كلا منهما مضافا إلى ضمير المتكلم، وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية تعيّن المبتدأ منهما،فظهر المعنى وأمن اللبس، فإنك قد عرفت أن الخبر هو محط الفائدة، وقد نسبت إجازة ذلك مطلقا دون اشتراط القرينة إلى البصريين، وتابعهم على هذا الإطلاق بعض النحويين[7]،وكأنهم أجازوا الوجهين سواء أوجدت القرينة أم لا من حيث الصلاحية اللفظية دون النظر إلى المعاني والمقاصد[8]، مع أنّ المعنى مختلف بين قولك:(زيد أخوك، وأخوك زيد)، والمقدم في كلتا الحالتين مبتدأ وجوبا، وليس جائزا، لأن كلا من هذين الجزأين صالح لأن يخبر عنه بالآخر، ويختلف المعنى باختلاف الغرض.

---

[1]-شرح التسهيل:محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش،تح:علي محمد فاحر وآخرين ،ط1ندار السلام القاهرة،2088م،ص76

[2]- ينظر اللمع،لابن الجني ص110

[3]ينظر اللمع،376/1

[4]-ينظر المصدر السابق376/1

[5]- ينظر :الكتاب:لسيبويه50/49/1

-ينظر الكتاب49/1-45

[6]-ينظر معجم المصطلحات الصرفية والنحوية: محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة،دار الفرقان،ط 1 ،1985 ،ص186

[7]-ينظر كالصميري في التبصرة101/1،والأعلم في النكت

[8]- ينظر المقاصد الشافية:الشاطبي64/2

ومنهم من قال:الأول هو المبتدأ، والثاني الخبر، وهذا ما ذهب إليه ابن يعيش حيث قال:«وإذا كان الخبر كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر،لأنّه مما يُشكل و يُلتبس، إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبرا ومخبرا عنه، فأيهما قدّمت كان المبتدأ»،وأخذه من رأي الزمخشري[1] ،وابن عصفور في المقرب[2]، وابن مالك،[3] وابن عقيل[4]، وابن هشام.

– ومنهم من يرى:أنهما لا يستويان في رتبة التعريف، وحينئذ الاختيار جعل الأعرف منهما الاسم، والأقل تعريفا الخبر،وهو مذهب ابن برهان[5].

–وقيل: ما صح منهما جوابا فهو الخبر ونسب لابن أبي العافية،فإذا قلت:زيد القائم،فإن جعلته جوابا لمن قال: من زيد؟فالخبر القائم،وإن جعلته جوابا لمن قال:

من القائم؟فالخبر(زيد) على ذلك القصد[6].

–وقيل الخبر ما يراد إثباته مطلقا نحو: كان عقوبتك عزلك،وكان زيد زهير و لو قال: كان عزلك عقوبتك،كان معاقبا لا معزولا[7].

–وهناك من قال: تنظر إلى المخاطب فإن كان يعرف أحد المعرفتين، ويجهل الآخر،جعل المعلوم الاسم،والمجهول الخبر نحو:كان أخو بكر عمرا إذا قدرت أن المخاطب يعلم أن المخاطب يعلم أن لبكر أخا، ويجهل كونه أخا بكر،وعلى هذا ابن السراج[8]،وابن الضائع[1]،وابن يعيش[2]، وابن عصفور، وابن هشام[3].

---

[1]-ينظر المفصل في صنعة الاعراب: الزمحشري ،تح:علي بو ملحم،ط1،دار ومكتبة الهلال بيروت،ص27
[2]-المقرب:علي بن مؤمن ابن عصفور،تح:أحمد غبد الستار الجواري وآخرين ،مطبعة العاني،بغداد،ص72
[3]-ينظر شفاء العليل:ابن القيم الجوزية283/1
[4]-ينظر شرح ابن عقيل:لابن عقيل232/1
9-ينظر أوضح المسالك على ألفية ابن مالك:جمال عبد الله ابن هشام الانصار206/1
[5]*ينظرشرح اللمع لابن برهان العكبري،تحقيق فائز فارس،ط1984،1،الكويت34/1.
[6]- ينظرشرح اللمع لابن برهان العبكري،تحقيق فائز الفارس،ط1984،1،الكويت34/1
[7]-ينظر الارتشاف1177/3
[8]-ينظر الاصول في النحو ابن السراج69/1

قال ابن يعيش:«فإذا قلت:زيد أخوك وأنت تريد أخوة النسب، فإنما يجوز مثل هذا إذا كان المخاطب يعرف زيدا على انفراده، ولا يعلم أنه لفرقة كانت بينهما أو لسبب آخر، أو يعلم أن له أخا ولا يدري أنه زيد هذا، فتقول :زيد أخوك،أي هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته، فتكون الفائدة في مجموعها، وذلك الذي استفاده المخاطب...»[4].

وبهذا الرأي أخذ القزويني ، فقال:«قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف، ويكون السامع عالما باتصافه بإحداهما دون الآخر،فإذا أردت أن تخيره بأنه متصف بالأخرى تعمد إلى اللفظ الدال على الأولى، وتجعله مبتدأ، وتعمد إلى اللفظ الدال على الثانية وتجعله خبرا ، فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه بالثانية، كما إذا كان للسامع أخ يسمى زيد، وهو يعرفه بعينه واسمه، ولكن لا يعرف أنه أخوه ، وأردت أن تعرفه أنه أخوه، فتقول: زيد أخوك، وإن عرف أن له أخا، وأردت أن تعينه عنده قلت: أخوك زيد»[5].

ومن النحويين من التزم الرتبة فمنع تقديم الخبر مُطلقا، وحال تساوي المبتدأ والخبر في درجة التعريف، ولم يفصل بين ما دل عليه المعنى وغيره، وقد نسب هذا للكوفيين، والأندلسيين.

وليس هذا بالأولى فالمعوّل عليه في التقديم والتأخير ليس التساوي أو التقارب في درجة التعريف والتنكير، وإنما المعول عليه وحده هو وجود قرينة تدل على أن هذا المحكوم عليه ،أي :إنه المبتدأ، وذلك هو المحكوم به، أي :أنه الخبر على حسب المعنى، بحيث يتميز كل من الآخر، دون خلط، أو اشتباه فمتى وجدت القرينة التي تمنع الخلط واللبس جاز تقديم أحدهما وتأخير

[1]-ينظر الهمع376/1
[2]-ينظر شرح المفصل لابن يعيش 68/1

[3]-المغني: لابن قدامة431
[4]-شرح المفصل :لابن يعيش98/1
[5]-الايضاح في علوم البلاغة: الخطيب القزويني محمد بن عبد الرحمن جلال الدين،ط1،دار الكتب العلمية2003،ص100

الآخر على حسب الدواعي ،وإن لم توجد القرينة وجب تأخير الخبر حتمًا من غير أن يكون للتساوي أو التقارب دخل في الحالتين.

فلابد من مراعاة حال السامعين من ناحية قدرتهم على إدراك أنّ هذا محكوم عليه،فيكون مبتدأ وأن ذاك محكوم به فيكون خبرًا، فإذا وقع في وهم المتكلم أن التمييز غير ممكن ،وأن اللبس محتمل وجب إزالته، إما بالقرينة التي تبعده وتبدده،وإما بالتزام الترتيب، فيتقدم المبتدأ،ويتأخر الخبر، ليكون هذا التقدّم دليلا على أنه المبتدأ، ووسيلة إلى تعينه لموافقته للأصل الغالب في المبتدأ[1].

ورجح أحد الباحثين المعاصرين[2]، مذهب ابن سراج و السيرافي بقوله:«والتحقيق أن المبتدأ ما كان معلوما عند المخاطب والمجهول هو الخبر، فتأتي بالأمر الذي يعلمه المخاطب فتجعله مبتدأ ثم تأتي بالمجهول فتجعله خبرا عن المبتدأ، وذلك أن يعرف المخاطب زيدا، ولكنه يجهل أنه أخوك، وأردت أن تعرفه بأنه أخوك قلت له: زيد أخي، وإذا عرف أن لك أخا وعرف زيدا، ولكنه يجهل أنه أخوك وأردت أن تعلمه بأن أخاك هو زيد قلت له: أخي زيد».

واختاره أبو حيان بقوله:« وإن لم يستويا في رتبة التعريف كان الاختيار جعل الأعرف منهما الاسم(أي المبتدأ) والآخر الخبر، وإن كان يعرف أحدهما، ويجهل الآخر فالمعروف الاسم والمجهول الخبر»[3]،ثم قال في معرض رده على ابن الطراوة في زعمه أن الذي لا تريد إثباته تجعله الخبر قال:« وهذا الذي زعم ليس على إطلاقه ، إنما يتصور إذا قام الخبر مقام الأول أو

[1]- ينظر النحو الوافي:500/1
[2]-معاني النحو: فاضل صالح السامرائي182/1
[3]-الارتشاف1176/3

كان مشبها به،أما إذا كان نفس المبتدأ في المعنى فإن المعنى واحد»[1] . تقول: زيد أخوك، وأخوك زيد

الخلاف في الخبر بعد (لولا) إذا كان ما بعدها يعرب مبتدأ :

من بين المسائل الخلافية في المبتدأ والخبر التي تناولها أبو حيان في الارتشاف هي مسألة حكم الخبر بعد لولا إذا كان ما بعدها يعرب مبتدأ حيث قال:

«ومن ذهب إلى أنَّ المرفوع بعد لولا،ولوما للامتناع مبتدأ اختلفوا، فقال ابن الطرواة: الخبرُ هو الجواب وقال الجمهور: الخبر محذوف وجوبا، ولا يكون إلا كونا مطلقا، فإذا قلت: لولا زيدٌ لكان كذا، فالتقدير: لولا زيدٌ موجودٌ، وذهب الرماني، والشجري،والأستاذ أبوعلي إلى التفضيل فقالوا: إنْ كان كونا مطلقا وجب حذفه، أو مقيدًا، ودل عل حذفه دليل، جاز إثباته وحذفه، واختار ابن مالك هذا المذهب»[2].

من خلال قول أبي حيان يتبين أن هناك ثلاثة أراء في هذه المسألة وهي:

الأول: ذهب الجمهور[3] ،أنّ خبر(لولا) محذوف وجوبا،ولا يكون إلا كونا مطلقا

نحو:لولا زيد لكان كذا، والتقدير:لولا زيد موجود،و إذا أريد به الكون المقيد جُعل مبتدأ نحو:لولا قيام زيد لأتيتك، ولا يجوز عندهم أن يقال:لولا زيدٌ قائمٌ،بل يجب أن يُجعل المصدر هو المبتدأ– فيقال:لولا قيام زيد لأتيتك.

[1]-الارتشاف1177/3،والهمع377/1
[2]- الارتشاف:لأبي حيان1089/3
[3]-ينظر:الارتشاف همع الهوامع:للسيوطي42/2

الثاني:ذهب ابن الطراوة[1]،أن جواب(لولا) هو خبر المبتدأ الواقع بعدها، وضُعّف مذهبه، بوجود رابط يربط بين المبتدأ وخبره ولو جُعلت الجواب خبر للمبتدأ الواقع بعد(لولا)لأخرجت لولا عن بابها من جهتين[2]:

الأولى:أنّ (لولا) من الأدوات التي تحتاج إلى جواب وهي تربط جملة بأخرى.

الثانية :أنّ الجواب لو كان في موضع الخبر لكان الجواب مفردا.

الثالث:ذهب الرماني والشجري(ت542هـ)وأبي علي الشلوبين(ت546هـ)[3]،وتبعهم في ذلك ابن مالك[4]، التفصيل في هذه المسألة ، فالمبتدأ بعد (لولا)–عندهم– على ثلاثة أقسام، فهو إمّا أن يكون غير مقيد أي مطلق أو يكون مخبرًا عنه بكونه مقيد لا يدل على حذفه دليل أو مخبرًا عنه بكون مقيد يدل على حذفه دليل[5].

أولها:إذا كان كونا مطلقا، يجب حذفه، ويرى ابن مالك أن سبب الحذف هو:"لأنه معلوم بمقتضى(لولا) إذ هي دالة على الامتناع لوجود المدلول على امتناعه وهو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ، فإذا قيل: «لولا زيدٌ لأكرمت عمرًا، لم يسأل في المراد وجود زيد الذي مانع من إكرام عمرو، فصحّ الحذف لتعيين المحذوف ووجب لسد الجواب مسدّه وحلوله محله»[6].

وثانيها:هو الخبر الذي يجب إثباته ولا يجوز حذفه وهو المُخبر عنه بكونه مقيد لا يدل على حذفه دليل ، لأنه إن حُذف جُهل معناه عند الحذف، واستدل له ابن مالك بقول رسول الله عليه

[1]ينظر:شرح جمل الزجاجي لابن عصفور442/2،ارتشاف الضرب:1089/3،الجنى الداني:تح:فخر الدين قباوة591
[2]-شرح التسهيل:تح:عبد الرحمن السيد 226/1
[3]-ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح:جمال الدين بن مالك الأندلسي،ص 120،ارتشاف الضرب1089/3
[4]- ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح120
[5]-شواهد لتوضيح والتصريح:جمال الدين مالك الأندلسي،ص121
[6]-ينظر:ارتشاف الضرب1089/3،الجنى الداني:للمرادي،ص599

وسلم:«لولا قومك حديثو عهد بكفر لنقضت الكعبة وبنيتها على قواعد إبراهيم»،فقوم :مبتدأ، وحديثو عهد: خبر المبتدأ، ولنقضت الكعبة: جواب لولا، ويرى ابن مالك: «أنّ هذا الخبر لا يمكن حذفه لأنه" لو اقتصر في هذا على المبتدأ لظن أن المراد لولا قومك على كل حال من أحوالهم لنقضت الكعبة وهو خلاف المقصود لانّ من أحوالهم بعد عهدهم بالكفر فيما يستقبل، وتلك الحال لا تمنع من نقض الكعبة وبنائها على الوجه المذكور»[1].

وانتقد السيوطي من استدل بهذا الحديث الشريف،إذ يرى أنه قد حرفته الرواة ولا يمكن الاستدلال به على القواعد النحوية ولأنه وقد رُوي بالمعنى لا كما لفظه الرسول–صلى الله عليه وسلم–وان هذه الأحاديث قد رواها الأعاجم والمولدون ومن لا يجيد العربية[2].

ثالثها:هو المبتدأ المخبر عنه بكون مقيد ويدل على حذفه دليل ، ويجوز حذفه وإثباته لأنه يمكن إدراك معناه عند حذفه، واستدلوا لذلك بقول المعري[3]،في صفة سيفه:

يذيب الرعب منه كل عَضبٍ..... فلولا الغمد الغمدُ يمسكه لسالا

ولحن الجمهور قول المعري(449ه) ورد عليه بعض النحاة وأولوه فمنهم من قال: هو على إضمار(أن)،والتقدير: (أن يمسكه)، وقال بعضهم هو البدل أي: إمساكه،وقيل: هو حال، وردّ عليهم الأخفش انصارًا للجمهور أنّ العرب لا تأتي بعد الاسم المرفوع بعد (لولا) بالحال ولا بالخبر، وإن ورد ذلك فهو شاذ[4].

[1]-ينظر:ارتشاف لضرب1090/3، الجنى الداني:599
[2]-ينظر همع الهوامع: للسيوطي43/2-48
[3]-ارتشاف الضرب:لابي حيان1090/3
[4]المرجع نفسه1090/3، همع الهوامع: للسيوطي50/2

ووصف أبو حيان قول الأخفش بأنه"مُنبّه على الأصل"[1]أي: أنّ الأصل أن لا يأتى بعد الاسم المرفوع بعد لولا بالخبر وهذا مذهب الجمهور فدلّ على ترجيح أبي حيان له ويؤكد ذلك ما نقله السيوطي[2]،إذ نقل عنه ترجيحه لمذهب الجم

الخلاف في تعدد الخبر:

اختلف النحويون في جواز تعدد خبر المبتدأ بغير حرف عطف حيث تكلم أبو حيان عن تعدد الخبر فقال:

«إذ اتحد المبتدأ لفظا ومعنى، ففي جواز تعدد الخبر مع اتحاد المبتدأ خلاف، منهم من أجازه مطلقا سواء أكان الخبران فصاعدًا من قسم المفرد، أم من قسم الجمل، أم مركب منهما نحو: زيد كاتب شاعر،وزيد أبوه قائم أخوه، وهند منطلقة أبوها خارج ،وزيد أمه منطلقة خارج ، ومنهم من قال: لا يقتضي إلا خبرا واحد،فغن قضيته أكثر فلابد من حرف التشريك نحو:زيد قائم ومنطلق، أو زيد قائم أخوه، وأبوه مسافر،إلا أن تريد اتصافه بذلك في حين واحد : فيجوز نحو: هذا حلو حامض (أي مز) ، وهذا عسر يسر أي أضبط، فإن كانا وقتين فلا يجوز نحو :زيد ضاحك راكب، هذا هو اختيار من عاصرناه من الشيوخ»[3].

يتضح من هذا القول أنّ النحاة يقفون إزاء قضية تعدد الخبر في رأيين:

أولهما: يرى أصحابه جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد، كما في الصفات والنعوت وعلى هذا فإن الأخبار التالية للخبر الأول تعرب خبرا ثانيا فخبرا ثالثا...إلخ والمبتدأ واحد وهو مذهب الجمهور[4]،كقولنا:(زيد شاعر كاتب عالم) ،ومنه قوله تعالى و«هو الغفور الودود و العرش

[1]-ارتشاف الضرب 1090/3،همع الهوامع : للسيوطي50/2
[2] - ارتشاف الضرب1090/3
[3]- الارتشاف: لابي حيا ن1097/3
[4]- ينظر الكتاب: لسيبويه83/2-84،الأصول في النحو:لابن سراج62/2-63، أوضح المسالك228/1

المجيد فعال لما يريد» سورة البروج(14-15)، وفي هذه توالت أربعة أخبار، هي (الغفور، والودود،وذو العرش، والمجيد)

وقول الشاعر:

ومن يك ذا بتّ فهذا بتي مقيظ مصيف مشتي

فبتّي: خبر المبتدأ الذي هو هذا، ومصيف: خبر ثان، ومقيظ: خبر ثالث،ومشتي: خبر رابع والبيت من شواهد سيبويه، على تعدد خبر مبتدأ من غير عطف.

وقالوا:يجوز أن يعطف أحد الخبرين على الآخر مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين تقول: زيد كريم شجاع وزيد وشجاع كما يعطف بعض الأوصاف على بعض[1].

وجعلوا منه ،[2]ما تعدد في اللفظ واتحد في المعنى نحو: الرمان حلو حامض،وفلان أعسر أيسر(أي أضبط)،لأن فيه ضمير يرجع من كل من الخبرين إلى مجموع المبتدأ، فلا إشكال فيه ،إذ المعنى في جميع أجزائه حلاوة وفيها حموضة،والظاهر منه قولهم لأبلق:(هذا أبيض أسود، إلا أن الرضى قال:«وليس هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لأنه مثل قولك: هما عالم وجاهل ، فهو من الأخبار المتضادة التي اتصف جزء المبتدأ ببعض تلك الأخبار والجزء الآخر بالخبر الآخر مع أن الضمير يعود إلى مجموع المبتدأ، وقد برّر ذلك بأن كل واحد منهما منفصل عن الآخر بخلاف حلو حامض»[3].

[1]- ينظر شرح الرضى: للاستراباضي235/1
[2]- ينظر الكتاب:لسيبويه83/2،الارتشاف1138/3،شرح المفصل:لابن يعيش99/1
[3]- شرح الرضى :للاستراباذي235/1

وقد علق أبو حيان على قول سيبويه فقال:«وقد أجاز سيبويه: (هذا رجلٌ منطلق)أي أنهما خبران على الجمع وكذلك أجاز: هذا زيد منطلق على الجمع، ولم يأتي بحرف العطف في الثاني، وقبل أن تدخل واو الجمع»[1].

ثانيهما: يذهب أصحابه إلى عدم الجواز ، من بين الذين منعوا تعدد الخبر لمبتدأ واحد نجد ابن عصفور، فهم يجعلون مثلا الأخبار في المثال السابق ، في الآية الكريمة الأول خبر والباقي صفات للخبر وهناك من يرى أنها إذا تعددت الأخبار لفظا وتوالت فإنه يقدر لكلّ خبر مبتدأ، يعود على المذور في بداية الجملة الاسمية[2].

وعلق على كلام الأخفش(ت215)فقال:«قال الأخفش: قولهم:هذا حلو حامض،

وهذا أبيض أسود،إنما أرادوا هذا حلو فيه حموضة،فينبغي أن يكون الثاني صفة للأول:وليس قولهم"إنهم جميعا خبرا واحدا بشيء»[3]

وفي معاني القرآن للأخفش حديث عن هذا فقال:«وقال:[وهذا بعلي شيخا]وقراءة ابن مسعود:(شيخٌ)،ويكون أن تقول (هوشيخ) كأنه فسر بعدما مضى الكلام الأول،أو يكون أخبر عنهما خبرًا واحدًا كنحو قولك:(هذا أخضر أحمر)،أو على أن تجعل قولها :(بعلي)بدلا من (هذا) فيكون مبتدأ ويصير (الشيخ) خبره»، فسيبويه يرى أن الخبرين يجمعان على معني واحد ك(حلو حامض)، والاخفش يرفض أن يكون(حلو حامض)خبرا واحدا و(أبيض أسود) خبرا واحدًا أيضا، بل يرى أن الثاني صفة للأول، فلا تعدد للخبر في المثالين[4].

[1]-الارتشاف:لابي حيان1173/3
[2]- ينظر: النحو العربي :فاضل السامرائي،95/1
[3]-الارتشاف: 1137/3
[4]-ينظر : معاني القرآن:الاخفش385/1

لكن أبا حيان يورد رأي الجمهور في ذلك فيقول: «والجمهور على أنهما (حامض حلو)خبران في معنى واحد ، ولا يجوز الفصل بينهما ، ولا تقديهما عند الأكثرين، ولا تقدم أحدهما وتؤخر الآخر،وأجاز ابن جني تقديم أحد الخبرين على المبتدأ، وكل منهما متحمل ضمير المبتدأ، ونقل لي عن أبي علي،أنه ليس ألاّ ضميرٌ واحد تحمله الخبر الثاني»[1].

لكن رأي أبي حيان علي غير ذلك، وقد توضح ذلك في حديثه في الحجة ،وكذلك نراه أيضا في المسائل المنثورة يقول:«إذا قلت:(هذا حلو حامض) كان (هذا) مبتدأ، (وحلو حامض) خبر عن هذا، فإن قال قائل: ما لذكر العائد على (هذا) في (حلو) أو (حامض)؟قيل له ليس الذكر في واحد منهما، وذلك أنهما تنزلا بمنزلة شيء واحد، فقاما مقامه، وذلك المحذوف فيه ذكر من (هذا)، فرجع على (هذا) ذكر من شيء محذوف قام هذا مقامه»[2].

ويرى أبو حيان أن ثمرة هذا الخلاف تظهرُ إذا جاء بعد(حلو حامض) اسم ظاهر نحو قولك:(هذا حلو حامض رمانه)، فإذا لم يكن في الأول ضمير تعيّن ارتفاع الرمان بالثاني، وإن كان فيه ضمير كانت المسألة من باب التنازع عن الخلاف الذي في السببي المرفوع، وتقول: زيد زيد في الدار عندك، فمن أجاز تعدد الخبر أجاز أن يكونا خبرين عن زيد،ومن منع أجاز أن يكون كل واحد منهما خبرًا، والآخر صلة له، والأولى أن يكون أسبقهما الخبر[3].

نرى أنه من الممكن أن يكون المعنى الجامع مابين حلو وحامض هو العامل في الرمان، ولا نحتاج حينها إلى باب التنازع.

أما جملة زيد في الدار عندك فهي مثال جيد لتعدد أنماط الخبر المتعدد.

[1]- المرجع نفسه:1138/3

[2]- الفارسي:أبوعلي الحسن بن أحمد، المسائل المنشورة،تحقيق: مصطفى العدوى (مطبوعات مجمع اللغةاللغة العربية/دمشق د،ت)،ص3

[3]- ينظرأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب،1138/3

فقد جاء الخبران من نمط شبه الج

الخلاف : يقع الظرف والجار والمجرور التامان خبر للمبتدأ:

وقع خلاف بين النحاة في هذه المسألة حيث بين أبو حيان في كتابه الارتشاف آراء كل مذهب فقال:

«يقع الظرف، والجار والمجرور التامّان خبرا للمبتدأ نحو: زيْدٌ أمامك،وبكرٌ في الدار، والعامل فيه اسم فاعل من كون مطلق أي كائنٌ أمامك، وكائن في الدار، قال :ابن مالك: نصَّ على ذلك الأخفش،وأومأ إليه سيبويه، وذهب أبو علي وتبعه ابن الجني ،والزمخشري،إلى أنَّ العامل الفعل أيْ زَيْدٌ استقرّ أمامك،و،نُسب هذا إلى سيبويه، وذهب سيبويه، فيما ذهب إليه ابن أبي العافية،وابن خروف، إلى أنّ الظرف منصوب بنفس المبتدأ قال ابن خروف، وهو مذهب متقدمي أهل البصرة »[1]،

من خلال القول نستنتج رأي البصريين حيث :«ذهب البصريون إلى أن الظرف الواقع خبر ينتصب بفعل مقدر، والتقدير فيه :زيد استقر أمامك، وعمرو استقر وراءك،وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل، والتقدير:زيد مستقر أمامك، وعمرو مستقر وراءك»[2].

ويعد الأخفش الظرف والجار والمجرور المخبر بهما عن المبتدأ من قبيل الخبر المفرد وإن كلا منهما متعلق بمحذوف وذلك المحذوف اسم فاعل وقد نسب ذلك لسيبويه[3].

[1]- الارتشاف: لأبي حيان1121/3
[2]- ينظر الارتشاف1121/3، شررح الأشموني265/1
[3]- ينظر شرح ابن عقيل:لابن عقيل211/1

وابن خروف(ت609هـ) يرى أن الخبر الجار والمجرور متعلق بالمبتدأ[1]،وتقديم الخبر الظرف أو الجار والمجرور وتأخيره سواء عنده وعند ابن الوراق كقولك: زيد عندك أو عندك زيد ، فالزيد مرتفع بالابتداء في الوجهين[2].

« وحجة البصريين لذلك بأن الأصل في قولنا: زيدٌ أمامك، في أمامك،لأن الظرف كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يُراد فيه معنى(في)،و(في) حرف جر، وحروف الجر لابد لها من شيء تتعلق به لأنها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال كقولك:(عجبت من زهدك) فلو قلت: من زهدك، لم يجز أن نقدر لحرف الجر شيئا يتعلق به،فدل على أن التقدير في قولك: زيدٌ أمامك،زيد استقر في إمامك ثم حذف الحرف فاتصل الفعل بظرف فنصبه، فالفعل الذي هو استقر مقدر مع الظرف، كما هو مقدر مع الحرف،ذهبت جماعة من البصريين إلى تقدير المتعلق اسم فاعل(مستقر أو كائن)، وحجتهم أن تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل، لأن اسم الفاعل يجوز أن تتعلق به حروف الجر،والاسم هو الأصل والفعل فرع،وتقدير الأصل أولى من تقدير الفرع فضلاً عن أن تقديرا الفعل يحُوج إلى تقدير آخر»[3].

أما بالنسبة لمذهب الكوفيين فقد قال أبو حيان:

«وذهب الكسائي، والفراء وهشام وشيوخ الكوفيين،إلى أنَّ المحل ينتصب بخلافِهِ للاسم، ولا يقدر له ناصب، لا قبله و لا بعده، وخالفهم ثعلب، فقال المحل ينصب بفعل محذوف، والمحل نائب عنه، فيُضمرُ فيه من ذكر الاسم ما يُضمرُ في الفعل، وقال البصريون التقدير كائن في ذا الموضع»[4].

[1]- ينظر شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية،أبو هاشم الأنصاري372/1
[2]-ينظر العلل في النحو:للوراق ،ص209
[3]-ينظر الانصاف في مسائل الخلاف :للانباري45/1،المفصل9/1، وائتلاف النصرة36/1-35
[4]- الارتشاف1121/3

من القول يتبين مذهب الكوفيين، حيث خالف الكوفيون رأي البصريون فقالوا:«أن الظرف إذا وقع(خبرا) نحو زيد أمامك، وعمرو وراءك، فهو منصوب على الخلاف»[1].

واحتجوا بأن قالوا:«إنما قلنا إنه ينتصب بالخلاف وذلك لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، ألا ترى أنك إذا قلت:" زيد قائم وعمر منطلق" كان قائم في المعنى هو زيد ومنطلق في المعنى هو عمرو، فإذا قلت:"زيد أمامك، وعمرو وراءك " لم يكن أمامك في المعنى هو زيد لا وراءك في المعنى هو عمرو، كما كان قائم في المعنى هو زيد ومنطلق في المعنى هو عمرو، فلما كان مخالفا له نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما»[2].

وذهب ثعلب من الكوفيين إلى أنّه ينصب لأن الأصل في قولك:" أمامك زيدٌ"حلّ أمامك، فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقي منصوبا على ما كان مع الفعل[3].

ورأي ثعلب تفسير معنى وليس تفسير إعراب وإنما قدر الفعل(حلّ) أو (استقر) توضيحا لمقتضى دلالة الظرفية المرتبطة بالحلول أو الاستقرار، فيكون نصب الظرف مع المبتدأ هنا بعامل لفظي مقدر كما يرى البصريون.[4]

وعليه لا يشكل رأي ثعلب رأيا ثالثا بل هو في حقيقته رأي البصريين لاسيما أنه يرى الفعل(غير مطلوب ويكتفي بالظرف منه)، وإنما لجأ إلى ذلك التفسير ليفيد أنه منصوب بحكم إفادته الظرفيه المكانية أو الزمانية،ولم يرجح الرضى أيّا من الرأيين بل قال بعامل وظيفي لغوي فحواه أنه لا يصلح أن يكون خبرا عن المبتدأ[5].

[1]- ينظر الارتشاف1121/3، شرح الأشموني265/1،حاشي الصبان193/1
[2]-ينظر شرح الأشموني:للاشموني265/1
[3]- ينظر المرجع نفسه44/1-45
[4]-ينظر المقتضب: للمبرد329/4
[5]- ينظر شرح الرضى عل الكافية،: للاستراباذي93/1

ويرد أبو الأنباري على الكوفيين بقوله:«و كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفا للمبتدأ لكان المبتدأ أيضًا يجب أن يكون منصوبًا أ،لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد و إنما يكون مع اثنين فصاعدا»[1].

واختار أبو حيان مذهب البصريين حيث قال :«ويجوز أن يرتفع على الابتداء والظرف خبره والجملة من المبتدأ والخبر خبر عن زيد(أي في زيد خلفك أبوه،هكذا تلقينا هذا الإعراب من أفواه شيوخنا»[2].

[1]- ينظر المقتضب:للمبرد89/1، وشرح الرضى على الكافية:للأستراباذي94/1
[2]- ينظر الارتشاف1122/3

خاتمة

خاتمة

الخاتمة:

في ختام هذا البحث ،من المفيد أن نذكر أهم النتائج التي توصلنا إليها وهي :

1- ذكر أبو حيان في كتابه (ارتشاف الضرب من لسان العرب) الكثير من مسائل النحو الخلافية في المبتدأ والخبر.
2- يمكن القول إن أبا حيان كان بصريا في قضايا الخلاف الوردة هاهنا ، ذلك أنّه كان مواليا للبصريين في معظم هذه المسائل ألاّ في واحدة منها (رافع المبتدأ والخبر)
3- لم يكن أبو حيان مجرد ناقل للخلاف، بل نجده في أكثر الأحيان يخالف ويرجح ويضعف وينتقد الآراء والعلماء، وقد يجتهد في آرائه بأن يختار لنفسه مذهبا مستقلا.
4- إن دراسة الخلاف النحوي في باب المبتدأ والخبر وسواه من أن هذا الخلاف مهما كانت أسبابه فهو من التراث النحوي الذي لا يمكن إهماله في الدراسات والبحوث الأكاديمية .

الاقتراحات:

نقترح على طلاب العلم الآتي:

- مواصلة البحث في كتاب الارتشاف والوقوف على المزيد من المسائل التي عالجها أبو حيان في هذا الكتاب.
- العناية بكتب التراث للكشف عن الثراء المعرفي من هذه الكتب والإفادة منها في نهضة هذه الأمة التي ابتعدت عن تراثها كثيرا
- لم نتتناول كل المسائل الخلافية في المبتدأ والخبر التي عالجها أبو حيان في الارتشاف وعلى الباحثين دراسة المزيد من هذه المسائل.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي ،تح: رجب عثمان محمد، ومراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي،، القاهرة، الطبعة،الأولى 1424هـ.
- الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى مصر.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:جمال الدين عبد الله ابن هشام الأنصاري، الجزء الأول، المكتبة العصرية، صيدا ، بيروت.
- الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأيوب جرجيس العطية، الطبعة الأولى،دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة2014م.
- أسرار العربية: كمال الدين أبو البركات بن سعيد الأنباري، تح :محمد بهجة البيطار، مطبعة دمشق،1377هـ،1957م.
- الأصول في النحو أبو بكر محمد ابن العربي ابن سهل، ابن السراج(ت316هـ).
- الإيضاح في علل النحو :لأبي القاسم الزجاحي، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، الطبعة الثالثة،دار النفائس.بيروت1399هـ-1989م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري،تح عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:ابن مالك،تح:محمد كامل بركات،دار الكتاب العربي ،1387-1667
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:أبو حيان الأندلسي، تح: حسن هنداوي،ط1،دار القلم،دمشق،دار البشير،1421هـ-2000م.
- تاج العروس من جواهر القاموس:محمد مرتضى الزبيدي(ت1205هـ)، المطبعة الخيرية،1306هـ

قائمة المراجع

- التعريفات: الشريف الجرجاني، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة ، القاهرة.
- الجملة الاسمية: علي أبو المكارم الطبعة الأولى، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2007م.
- جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري(ابن دريد)
- الجمل : الزجاجي، تح، ابن أبي شلب، الطبعة الثانية ، باريس:1957م
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: لأبي العرفان محمد بن علي الصبان(1026هـ)، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى:1418هـ-1997
- حاشية الخضري على ألفية ابن مالك: مصطفى بن حسن الخضري(1287هـ)،دار إحياء الكتب العربية
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي: ، تحقيق: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة،1418هـ-1998م
- الدرر الكامنة، ابن حجر العسقلاني،دار المعارف العثمانية حيدرة أباد1349هـ
- شرح التصريح على التوضيح وبهامشه حاشية يس بن زيد الدين: الأزهري ، خالد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- شرح التصريح على التوضيح وبهامشه حاشية يس بن زيد الدين: الأزهري ، خالد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- شرح الرضى على الكافية: الأستراباضي محمد بن الحسن(ت688هـ) تح: الدكتور عبد العال مكرم،ط1، عالم الكتب،1421هـ-200م
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: جمال الدين بن مالك الأندلسي(ت672هـ)،تح :الدكتور طه محسن، الطبعةالأولى1405هـ، مكتبة ابن تيمية
- شفاء العليل: ابن القيم الجوزية(ت571هـ)،، تح:محمد بدر الدين أبو فارس النعساني الحلبي، دار الفكر-بيروت1398-1978
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك(ت900هـ)، المسمى بمنهج السالك ألفية ابن مالك،تح:محمد محي الدين،دار الكتاب العربي الطبع الأولى بيروت، لبنان

قائمة المراجع

- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك:بهاء الدين بن عبد الله بن عقيل: تحقيق الشيخ: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة التراث القاهرة" الطبغة العشرون1400هـ-1980م.
- شرح اللمع لابن برهان العبكري، تح:فئز فارس، الطبعة الرابعة، 1984، الكويت.
- شرح التسهيل :محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش(ت1778هـ)،تح:علي محمد فاخر و آخرين،الطبعة الأولى، دار السلام ، القاهرة1428هـ-2008م
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري:تح ـ أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين،1399هـ
- العلل في النحو: أبي الحسن محمد بن عبد الله المعروف بالوراق، تح: مها مازن المبارك، دار الفكر دمشق2000
- العباب الزاخر واللباب الفاخر: للحسن بن محمد بن حيدر العدوي الحفري الصاغاني رضى الدين،تح: محمد حسن آل ياسين ،ط1، دار الرشيد للنشر،1981بغداد
- القاموس المحيط: الفيروز أبادي محمد الدين محمد، تح: أحمد لزاوي،الطبعة الثانية، دار المأمون، القاهرة،1357هـ
- الكليات:أبو البقاء الكفوي،تح:عدنان درويش، محمد المصري،الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة،لبنان1998
- كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر،تح: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى ،المطبعة الكبرى ،مصر1316هـ
- اللمع في العربية : ابن جني ،تح :حامد المؤمن ، الطبعة الأولى، مطبعة العاني،1982م
- متن الفية ابن مالك، تحقيق:محمد عبد العزيز العيد، دار الصحابة، طنطا ، الطبعة الأولى1411هـ-1991م.
- المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تح محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية،القاهرةن1392هـ،1972م
- المفصل في علم العربية: ابو القاسم محمود ابن عمر الزمخشري، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الثانية
- المقتصد في شرح الإيضاح: للإمام عبد القاهر الجرجاني،تحقيق الدكتور، كاظم بحر المرجان، العراق وزرارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد،1982

قائمة المراجع

- المقرب: علي بن مؤمن ابن عصفور، تح : أحمد عبد الستار الجواري وآخرين، مطبعة العاني، بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية(لجنة إحياء التراث)
- المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري(ت538هـ)، تح: علي بو ملحم، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الهلال بيروت،1993م.
- المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة الملك عبد العزيز، مركز البحث العلمي ن مكة المكرمة1400هـ-1980م.
- معاني النحو:الدكتور فاضل صالح السامرائي،الجزء الأول دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،الأردن2017م.
- المقتصد في شرح الإيضاح:عبد القاهر الجرجاني،تح:كاظم بحر المرجان
- مقاييس اللغة:ابن الفارس، تح: محمد عبد السلام هارون، الطبعة الأولى دار الفكر ،مضر1979.
- مفردات ألفاظ القرآن: الراغب الأصفهاني، تح: صفوان عدنان داوودي،الطبعة4، دار القلم ، الدار الشامية،2009
- -الواضح لأبي يكر الزبيدي،تح: عبد الكريم خليفة، مطابع الجمعية العلمية الملكية، الأردن.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي(911هـ) تح: الدكتور عبد العال سالم مكرم طبعة دار الحوث العلمية .